جامعة قناة السويس
كلية التجارة بالإسماعيلية
قسم المحاسبة والمراجعة

بحث بعنوان :

مدخل مقترح لقياس دور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات (مع دراسة اختباريه)

دكتور
أحمد زكي حسين متولي
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة بالإسماعيلية
جامعة قناة السويس

ويتضح من الجدول أن أهم عناصر الشكل الرئيسي (قطاع العمل) بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- الإيراد من العملاء الداخليين (تحويلات من القطاعات)
- الإضافات للممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة (المصروف الرأسمالي)
- حصة صافي الربح (الخسارة) في شركات زميلة أو مشاريع مشتركة تعالج بطريقة حقوق الملكية.
- معلومات عن الأصول المخصصة للقطاع
- إجمالي المبلغ المرحل الموجود بالقطاع
- مطابقة المعلومات القطاعية مع إجمالي البيانات الموحدة
- ربح أو خسارة كل قطاع

ومعامل التحديد (0.959) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 95.9% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات).

ويتضح من الجدول أن أهم عناصر الشكل الثانوى (القطاع الجغرافى) بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- المبلغ المرحل لموجودات القطاع حسب المناطق الجغرافية.
- الإيراد من العملاء حسب مواقعهم الجغرافية.
- الإضافات إلي الممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة حسب موقع الموجودات

ومعامل التحديد (0.690) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 69.0% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات).

ويتضح من الجدول أن أهم الافصاحات الأخرى بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

مدخل مقترح لقياس دور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات (مع دراسة اختباريه)

د/ أحمد زكي حسين متولي
مدرس المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس

الإطار العام للبحث

أولاً : مشكلة البحث :

تواجه معظم الشركات العديد من المشكلات المالية والإدارية واختلال في هياكلها التمويلية ، الأمر الذي ترتب عليه تحملها لخسائر ضخمة وتدني في مستوى كفاءتها وعدم قدرتها علي المنافسة في الأسواق وتعرضها للأزمات المالية الذاتية والدولية وخاصة في حالة إمتداد نشاطها علي النطاق الدولي ، كما شهدت الآونة الأخيرة إهتزازاً مالياً لشركات عملاقة محلياً وعالمياً ، حيث عصفت بها الأزمات المالية في العديد من الدول النامية والمتقدمة علي حداً سواء وأخرها الأزمة المالية العالمية والتي ظهرت في سبتمبر ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم تداعت آثارها المالية والاقتصادية علي معظم دول العالم حتي الآن ، كما أن تزايد ونمو الشركات أدى إلي قيامها بأنشطة متنوعة تتفاوت من حيث درجة المخاطر والربحية وفرص الاستمرار هذا بالإضافة إلا أن المعلومات الإجمالية لم تعد بمثابة أداة تقيميه وحيدة لهذه الشركات .

ولقد تزايدت جهود المنظمات المهنية حول ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية خاصة بعد انتشار الشركات العملاقة والمختلطة ومتعددة الجنسية ، وكان من مظاهر هذا الاهتمام إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) المعيار رقم (١٤) عام ١٩٧٤ والمعدل بالمعيار رقم (١٣١) الصادر عام ١٩٩٧ ، وكذلك صدور معيار لجنة البورصة الأمريكية SEC, 61 ، كما قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية ISAC بإصدار المعيار رقم (١٤) عام ١٩٨١ والذي نقح في عام ١٩٩٧ وفي المملكة المتحدة صدر المعيار البريطاني SSAP رقم (٢٥) عام ١٩٩٠ ، وعلي المستوى المحلي صدر المعيار رقم (٣٣) ضمن معايير المحاسبة المصرية الصادرة في يونيو ٢٠٠٦ والتي بدأ تفعيل العمل بها في يناير ٢٠٠٧، وهو أحد الدوافع الايجابية نحو كتابة هذا البحث .

كمـــا أن الإفصاح المحاسبي الحالي في هذه الشركات * – والذي لا يخرج عن كونه إفصاحاً إجمالياً عن النشاط والمركز المالي – قد أصبح في الوقت الحالي غير ملائم لتلبية احتـــياجات مســـتخدمي التقارير ، مما يحد من قدرتهم التحليلية والتي تؤثر بدورها علي اتخاذ القرارات ، وتعني الملائمة قدرة المعلومات المحاسبية علي التأثير في متخذ القرار فالمعلومات الإجمالية علي مستوى الشركة تفقد قيمتها العكسية حيث لا تمكن المستخدمين مـــن تقييم كل قطاع علي حدة وتفقد قدرتها التنبؤية بربحية أو خسارة كل قطاع مما يُعد مقـــوماً لتنشيط الاستثمارات خاصة في القطاعات ذات الربحية الكبيرة . وبالإضافة إلي افتقار المعلومة المحاسبية لخاصية الملائمة فإنها تفقد خاصية التجانس أو الاتساق ، الأمر الـــذي يجعلهـــا غيـــر قابلة للمقارنة ، وكان من نتيجة افتقار المعلومات المحاسبية لأهم خصائص المعلومات أن أصبح المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة محل تساؤل!!

ويتمـــثل الإفصاح عن المعلومات القطاعية في المعلومات الخاصة بمنتجات الشركة والتشكيلة البيعية الخاصة بها ، وأنشطة المناطق الجغرافية المختلفة التابعة لها وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بالقطاعات الداخلية للشركة ، والتي يمكن أن يكون لها أهمية من وجهـــة نظر المعدين ، المستخدمين والمنافسين حيث المعلومات القطاعية قد تكون حسب النشاط أو المناطق الجغرافية أو العملاء الرئيسية .

وفي ضوء ما تقدم يمكن الكشف عن مدى التعارض بين معدي ومستخدمي القوائم والتقارير المالية ، فبينما يرغب المدراء في هذه الشركات تجنب الإفصاح التفصيلي عن الأنشـــطة الرئيســـية بدعوى عدم الإضرار بالمركز التنافسي ، فإن مستخدمي المعلومات المحاســـبية يـــرغبون في الإفصاح التفصيلي الذي يفي باحتياجاتهم ويساعدهم في اتخاذ القـــرارات ، ولـــن يـــتحقق الإفصاح العادل إلا من خلال عرض معلومات تفصيلية عن القطاعات المختلفة وبطريقة تمكن من تقييم الأداء واتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية لتقلـــيص الخســـائر وزيادة الأرباح في كل قطاع من قطاعات الأنشطة المختلفة بالوحدة الاقتصادية .

---

* شركات مختلطة Conglomerate Companies ، شركات عملاقة Mega Corporations ، شركات متنوعة Diversified Companies ، شركات متعددة الجنسية Multinational Corporations

ومن ثم تتحدد مشكلة هذا البحث في القصور الذي يلازم الفكر المحاسبي الحالي عن تقديم مدخل مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية بغرض المساهمة في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات بهدف تجنيب تلك الشركات التداعيات السلبية لتلك الأزمة ، وكذلك عدم استجابته للتغيرات الحادثة في بنيان المجتمعات – اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً – مما يُعد قصوراً واضحاً في دور علم المحاسبة نحو المساهمة في معالجة الأزمات المالية وإصلاح هياكل الشركات ونموها مقارنة بالتقارير المالية الإجمالية التي يتم إعدادها للشركة ككل ، وذلك في ضوء متطلبات التطبيق العملي لمثل هذا النوع من الإفصاح ، لذا كان اختيار الباحث "مدخل مقترح لقياس دور الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات" موضوعاً لهذا البحث .

ثانياً : أهمية البحث :

تتضح أهمية البحث من خلال النقاط التالية :

١- انتعاشة وانتكاسة البورصة المصرية صعوداً وهبوطاً والإقبال المتزايد علي المعلومات المحاسبية ، والحاجة إلي إعادة تصحيح أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة من خلال تحسين نوعية الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلي سوق رأس مال يتسم بالكفاءة .

٢- يمكن أن يسهم البحث في دعم الرصيد المعلوماتي لدى متخذي القرارات في البورصة المصرية نظراً لزيادة قدرتهم علي تتبع نجاحات أو إخفاقات الشركات المتداولة في البورصة ، ومن ثم تعتمد قراراتهم علي مصادر معلوماتية حقيقية ويكونوا في منأى عن المصادر غير الرسمية كالشائعات والتوقعات ومنتديات الانترنت .

٣- إن هذه الدراسة تعتبر تطويراً لوسائل التنبؤ بالأزمات المالية ، وذلك لتحسين القدرة التنبؤية مما يساعد كل من :

- إدارة الشركات في التصدي للازمات المالية بدقة وفي وقت مبكر مما يمكنها من اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتدارك تلك الأزمات .
- المستثمرين في اختيار الشركات التي يرغبون الاستثمار فيها .
- المراجع الخارجي في الحكم علي مدى قدرة الشركات علي الاستمرار .

٤- الاتجاه نحو تطبيق كافة معايير المحاسبة الدولية والمصرية ، وذلك من خلال تطبيق الشركات المصرية للمعيار الدولي رقم (١٤) المنقح والمعيار (٣٣) المصري ، ومن ثم تتركز الأهمية في قياس مدى ملائمة هذه المعايير للبيئة المصرية فيما يتعلق بالإفصاح القطاعي ، أو أن يصدر بشأنها قواعد ملزمة من هيئات رقابية مثل الهيئة العامة لسوق المال أو الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وكذا الجهاز المركزي للمحاسبات .

ثالثاً : أهداف البحث :

في ضوء مشكلة البحث ، تتلخص أهدافه فيما يلي :

١. دراسة مقارنة لنوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها قطاعياً في ضوء المعايير والإصدارات والكتابات المهنية المختلفة .

٢. طرح لأهم المشكلات التي تعوق الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في القوائم المالية السنوية ومقترحات العلاج.

٣. إقتراح مدخل لتطوير الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية يساهم في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات المصرية واختباره عملياً ، وذلك من خلال الاستفادة العلمية المتكاملة من جميع المعايير المحاسبية – ذات العلاقة بموضوع البحث .

رابعاً : فروض البحث :

في ظل تنوع وتشابك المتغيرات والعلاقات التي تحكم المعدين والمستخدمين للتقارير القطاعية ، أصبح التناول العلمي لمشكلة البحث – حالياً – يستلزم بلورة للفروض المؤثرة على مجريات البحث ، والتي سوف يتم اختبارها ، وذلك للمساهمة في إزالة الغموض الذي يسيطر على فاعلية هذا النوع من الإفصاح ، وفي سبيل ذلك تم صياغة ثلاثة فروض هي:

١. لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول أهمية الإفصاح القطاعي من وجهة نظر عينة الدراسة .

٢. لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول تأثير مشكلات الإفصاح القطاعي علي جودة المحتوي الإعلامي للتقارير السنوية .

٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات .

خامساً : منهج البحث :

يتكون المنهج البحثي من ثلاثة زوايا متكاملة ومترابطة من الناحية العضوية وهي :

١. **هيكل البحث :** يتعلق هيكل البحث بالهدف منه ، والمتمثل في رصد أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها قطاعياً ، والتي تشكل أضلاع الهيكل ويمكن أن تكون لها علاقة ذات دلالة إحصائية من حيث التنبؤ بالأزمات المالية للشركات.

٢. **أداة البحث :** تتمثل أداة البحث في مجموعة المبادئ والقواعد والأسس والمفاهيم التي تتعلق بعلوم المحاسبة والتمويل والاستثمار والاقتصاد ومداخل اتخاذ القرارات، هذا بجانب بعض الأساليب الإحصائية ، والتي سيتم استخدامها من خلال البرامج الجاهزة بما يتلاءم مع متطلبات الدراسة .

٣. **وسيلة البحث :** تعتمد الدراسة علي طريقتين متكاملتين تشكلان معاً وسيلة البحث وهي :

- **الدراسة المكتبية :** وهي تعتمد علي استقراء الآراء والأفكار التي صاحبت مراحل التطور العلمي للمشاكل التي يتعرض لها البحث ، وهي تعني مراجعة ما كتب في الأدب المحاسبي عن مشكلة البحث أو عن أجزاء منها .
- **الدراسة الاختبارية :** حيث سيتم اختبار مدى معنوية فروض البحث في التعبير عن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية ودوره في التنبؤ بالأزمات المالية من منظور عينة الدراسة ، وذلك بهدف اختبار واستكمال تأخير المدخل المقرح في هذا البحث من وجهتي النظر الأكاديمية والتطبيقية .

سادساً : تبويبات البحث :

تعد تبويبات البحث أحد عناصر إثبات فروض البحث وتحقيقها لأهدافه وحلاً لمشكلته وذلك في ضوء إطار تطبيق المنهجية الموضوعة وتتكون من :

القســـم الأول : التأصيل الفكري لطبيعة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية المنشورة .

القسم الثاني : دراسة إختبارية لقياس دور الإفصاح القطاعي في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات المصرية .

القسم الأول : التأصيل الفكري لطبيعة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية المنشورة

تمثل المعلومات القطاعية نوعاً من أنواع الإفصاح المحاسبي ، والذي تتطلبه الـ (GAAP) بإعتبار أن هذه المعلومات جزءاً أساسياً من القوائم المالية السنوية للشركات ، وأنها تمثل العمود الفقري لتقييم أداء الشركات لإرتباطها بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة فمستويات نمو الشركات وربحيتها تختلف بين القطاعات الصناعية ، الخدمية ، الاستثمارية والمصرفية بل أنها تختلف داخل القطاع الواحد حسب نوع النشاط الأكثر إنتاجية وربحية ، هذا فضلاً عن اهتمام الأطراف المختلفة بضرورة الاستفادة من المعلومات المحاسبية عن الأداء التشغيلي للقطاعات المختلفة للشركات وخصوصاً بعد التدهور المالي للشركات الأمريكية العملاقة علي المستوى الدولي ، وشركات قطاع الأعمال العام علي المستوى المحلي سواء المقيدة منها في البورصة أو غيرها ، **وفي ضوء ما سبق يقسم الباحث هذا القسم إلي :**

أولاً : الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية (الأهمية – المشكلات) .

ثانياً : دراسة مقارنة لطبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها قطاعياً في ضوء المعايير والإصدارات المهنية والكتابات المحاسبية المختلفة .

ثالثاً : قياس دور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات .

أولاً : الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية (الأهمية – المشكلات)

يساهم الإفصاح عن المعلومات القطاعية في دعم المعلومات المحاسبية الممثلة لنتائج الأعمال والمركز المالي ، والذي يوضح التغيرات المسببة لهذه النتائج ، والتي أدت إليها مع توفير النتائج المستقبلية لزيادة قيمة المعلومات المحاسبية ، وبالتالي زيادة الرقعة الافصاحية التي تحتاجها الأطراف المختلفة للاطمئنان علي صحة وسلامة أوضاع الشركات ، كما يساهم الإفصاح القطاعي في تبصير إدراكات مستخدمي المعلومات المحاسبية حيث يمدهم بالمعلومات الأكثر تفصيلاً ودقة عن أداء وإنتاجية وربحية الشركات (فهم كامل لطبيعة عمليات المنشأة) . *Chen and Zhang.2003*

كما يرى *Damodaran. 2000* أن الإفصاح القطاعي يعمل علي تطوير الجانب الإعلامي للوظيفة المحاسبية لتلاءم متطلبات الاقتصاد العالمي الجديد في ظل عصر الاندماجات وتنوع المجالات والأنشطة وتوسع المناطق الجغرافية .

وأكدت دراسة *Gilson and Palepu. 2001* أن الإفصاح القطاعي يؤدي إلي المساهمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ورفع كفاءة أسواق المال بتخفيض درجة المخاطر وعدم تماثل المعلومات التي تتعرض لهما الشركات متعددة القطاعات ومتنوعة الأنشطة .

وترى الدراسات التالية *(Krishnaswami and Subramaniam. 1999- Nanda and Narayanan. 1997 – Schipper and Smith.1983- Zhang. 2000)* أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يحقق العديد من المزايا والتي تتمثل في جذب الاستثمارات في قطاع معين من قطاعات الشركة كما هو الحال بشأن الحاجة للاستثمار الإضافي في قطاع التصدير هذا فضلاً عن المساهمة في تقديم معلومات تساعد علي إجراء مقارنات مفيدة من الشركات المنافسة حيث تؤثر المعلومات القطاعية في تسويق أسهم وسندات يتم طرحها لتمويل التوسعات في القطاعات المربحة مما ينعكس إيجاباً علي أسعار وأحجام تداول الأوراق المالية للشركة .

ويؤكد د. أسامة الصادق . ٢٠٠٦ أن القوائم المالية القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥) تشتمل علي مجموعة متكاملة من القوائم المالية : قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلي الإيضاحات المتممة والمفسرة للقوائم المالية علي أن تُعد هذه القوائم علي أساس جغرافي أو علي أساس خطوط المنتجات المختلفة وتنشر علي المساهمين لإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن نشاط الشركة .

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٣) والصادر ضمن مجموعة معايير المحاسبة المصرية حديثاً أن هناك إختلاف في مفهوم كل من قطاع النشاط والقطاع الجغرافي والقطاع المطلوب التقرير عنه ، وذلك كما يلي :

- **قطاع نشاط :** هو عنصر قابل للتمييز في المنشأة ، ويشارك في تقديم منتج أو خدمة منفردة أو مجموعة من الخدمات أو المنتجات المرتبطة معاً ، والتي تخضع لمخاطر

وعـوائد تخـتلف عن تلك التي تخضع لها قطاعات الأنشطة الأخرى ، وتتضمن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت المنتجات والخدمات مرتبطة مع بعضها فيما يلي :

أ- طبيعة المنتجات أو الخدمات ، وكذا عمليات الإنتاج .

ب-نوعـية أو فئة مستهلك المنتجات أو الخدمات والأساليب المستخدمة لتوزيعها أو تقديمها .

ج- إن أمكن طبيعة البيئة التنظيمية والرقابية علي سبيل المثال بنوك أو تأمين أم مرافق عامة .

- **قطـاع جغرافي :** هو عنصر قابل للتمييز في المنشأة ويشارك في تقديم منتجات أو خـدمات داخـل بيئة اقتصادية محددة ، ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالعناصر التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى .

وتتضمن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عن تحديد القطاع الجغرافي ما يلي :

أ- تشابه الظروف السياسية والاقتصادية ، وتحديد قواعد الرقابة عن النقد .

ب-العلاقة بين العمليات في المناطق الجغرافية المختلفة وتقاربها .

ج- المخاطـر الخاصـة المـرتبطة بالعمليات في منطقة محددة ومخاطر العملة الأساسية .

- **القطـاع المطلـوب التقريـر عنه :** هو قطاع نشاط أو قطاع جغرافي محدد طبقاً للتعـريفات السـابقة ويلزم الإفصاح عن المعلومات القطاعية الخاصة به طبقاً لهذا المعيار .

ويضع الباحث مفهوماً متكاملاً للإفصاح عن المعلومات القطاعية بأنه الإفصاح عن معلومات المتعلقة بالعمليات التي تنتمي لصناعات متعددة مثل مبيعات التصدير والعملاء الأساسيين والصفقات الأجنبية الخاصة بالشركة والأرباح والعوائد علي الأموال المستثمرة وهـذه المعلـومات مـتعلقة بكل قطاع من قطاعات الشركة علي حدة ، وذلك بغرض مساعدة كـل مـن المستثمرين ، المساهمين ، المقرضين ، المحللين الماليين والعاملين بالمنشـأة وإدارات الشـركات والأجهـزة الحكومية في تقييم كل قطاع علي حدة والتنبؤ

بربحيته ودرجة المخاطر التي يتعرض لها مما يساهم في إصدار أحكام علي بينة ورؤية سليمة عن الشركة ككل .

وعلي الرغم من الأهمية السابقة للإفصاح عن المعلومات القطاعية ، إلا أنه توجد مجموعة من الصعوبات تواجه هذا النوع من الإفصاح ، وذلك من منظور محاسبي ورقابي تتمثل في :

١- موقع المعلومات القطاعية :

هناك ثلاثة مواقع لعرض المعلومات القطاعية في التقارير السنوية المنشورة حيث أكدت دراسة د. عاطف العوام . ١٩٩٧ أن الموقع الأول : في متن القوائم المالية المنشورة مع إبراز الملاحظات التوضيحية المناسبة في الهوامش ، والموقع الثاني : في هوامش القوائم المالية المنشورة ، والموقع الثالث : في جداول منفصلة تدعم القوائم المالية المنشورة .

وتخضع المواقع الثلاثة للآراء الشخصية والخبرة لمعدي القوائم المالية المنشورة وفي رأي الباحث أن الموقع الثالث يُعد أفضل المواقع لعرض المعلومات القطاعية لأن المستفيدين سوف يلجأون إلي القوائم المالية بالتعرف علي الإجماليات والقوائم المنفصلة للتعرف علي تفصيلات كل قطاع ، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي في مجال ترشيد اتخاذ القرارات لجميع الأطراف داخل وخارج الوحدة الاقتصادية .

٢- طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها :

اختلفت المعايير المهنية والإصدارات الدولية حول طبيعة ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، فقد حدد المعيار الأمريكي (FASB 131) معلومات عامة ومعلومات عن الربح أو الخسارة والأصول ، وحدد المعيار الدولي رقم ١٤ متطلبات الإفصاح في الشكل الرئيسي والثانوي والافصاحات الأخرى المطلوبة *Dye. 2001* إلا أن الباحث يرى أن المعيار المصري رقم (٣٣) جاء شاملاً ليعرض طبيعة ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها ، وعلي جميع الشركات إتباع ذلك في حالة التعارض مع تطبيق متطلبات المعيار الدولي رقم (١٤) للبيئة المصرية .

٣- إمكانية عرض المعلومات القطاعية في القوائم الفترية :

تـــوجد أراء عديـــدة لهذه المشكلة الرأي الأول تبناه المعيار الأمريكي (FASB 14) وهـــو عدم إظهار المعلومات القطاعية في القوائم الفترية لما يصاحب ذلك من ارتفاع في تكاليف الاعداد والتقلبات الموسمية والجهد الذي يقع علي المعدين *Gigler. 1999* ، الرأي الثانـــي تبناه المعيار الأمريكي (FASB 131) وهو ضرورة إظهار المعلومات القطاعية في القوائم الفترية *Villalonga. 2004* ولكن التساؤل الذي يفرض نفسه هل نوعية وحجم وطبـــيعة المعلـــومات القطاعية التي سوف تظهر في القوائم الفترية هي نفسها في القوائم السنوية ؟

ومن وجهة نظر الباحث يفضل أن تظهر المعلومات القطاعية في التقارير الفترية لما يصـــاحبه مـــن تعزيز مضمون وتوقيت المعلومات التي يفصح عنها لكونها مهمة لقرار الاستثمار والذي تفوق عوائده المستقبلية تكلفة الإفصاح القطاعي الفتري ، فالتوقيت تعززه التقاريـــر الفتـــرية لوجـــود معلـــومات مفيدة للمستثمرين أقرب للوقت الذي يتخذون فيه قراراتهم ، كما أن المعيار (FASB 14) إصداره كان قبل إصدار المعيار(FASB 131) مما يجعل أن المعيار الأخير قد تدارك أهمية هذه المشكلة.

٤- مراجعة المعلومات القطاعية :

تتمـــثل أهم مشكلات مراجعة المعلومات القطاعية في القابلية للتحقق من خلال تجميع أدلـــة الإثبات الكافية وكذلك تخطيط عملية مراجعة المعلومات القطاعية بالإضافة إلي اثر المعلومات القطاعية علي تقرير المراجعة ، وتؤكد دراسة *Botosan. 2005* أنه حالياً يتم مراجعة المعلومات القطاعية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتبرز المشكلة في كيفية التحقق من المعلومات القطاعية ، وتتمثل أهمية القابلية للتحقق من أن المعلومات المحاسبية القطاعية تستخدم بمعرفة أشخاص يصعب لهم فرصة الرجوع إلي مصدرها .

كما توصلت دراسة *Berger. 2007* أن المراجعين لا يفضلون مراجعة المعلومات القطاعية لأنها تعمل علي زيادة حجم المسئولية القانونية وتعرضهم لمخاطر مهنية من قبل المستخدمين وهناك تداخل وتشابك بين ضرورة مراجعة المعلومات القطاعية من عدمها .

ويـــرى الـــباحث أن مـــراجعة المعلـــومات القطاعية يُعد أمراً ضرورياً لإضفاء بُعد المصداقية ومن ثم الوثوق في تلك المعلومات ، وكذلك يقلل من المعلومات غير الملائمة ويســـاعد علـــي سرعة استجابة للتغيرات البيئية واستثمار هذه التغيرات لتطوير وتوسيع عملية المراجعة ، الأمر الذي يساهم – بقدر كبير من الموثوقية – في تنشيط الاستثمارات المالية لاسهم تلك الشركات في بورصة الأوراق المالية علي المستويين المحلي والدولي .

٥- نقص المعلومات في التقارير القطاعية :

كنتيجة لاختلاف طبيعة التقارير القطاعية عن التقارير الإجمالية التي تُعد علي مستوى الشركة ككل تتميز التقارير القطاعية بعدم ظهور بعض بيانات المركز المالي للشركة في هـــذا الـــنوع مـــن التقاريـــر ، وهذا يؤثر علي كفاية المحتوي الإخباري لها ، ومن هذه المعلـــومات التي لا يفصح عنها : الأصول العامة التي تعتمد عليها الإدارة العامة للشركة والتـــي تظهـــر في التقارير المالية الإجمالية ويصعب تحميلها علي القطاعات المختلفة ، وكـــذلك النفقات العامة المترتبة علي نشاط الإدارة العامة للشركة ويصعب تحميلها علي القطاعـــات المخـــتلفة للشركة ، بالإضافة إلي مصادر التمويل الخاصة بإدارة الشركة ، والتي لا يتم تخصيصها لقطاع معين وأخيراً الحسابات الجارية الدائنة أو المدينة التي تنشأ من أنشطة الإدارة العامة للشركة ، والتي لا يمكن تخصيصها علي قطاع من القطـــاعات (د. محمـــد قاسم شلتوت ، ١٩٨٩ – د. هشام عبد الحي السيد ، ١٩٩٩) ، ويرى الباحث حـــلاً لهذه المشكلة ضرورة تقليل البنود العامة واستخدام الأساليب التحليلية بما يمكن من تـــبويب غالبـــية البـــنود علـــي مستوى القطاعات ويعظم منفعة المعلومات المستمدة من الإفصاح القطاعي .

٦- الإضرار بموقف الشركة مع المنافسين أو النقابات العمالية أو العملاء :

أكـــدت دراستي *(Evans.2002 and Hemmer.2008)* أنه قد يحدث إفصاح عن خســـائر قطاعية للبعض ، وأرباح غير مقنعه للبعض الأخر من القطاعات مما يؤدي إلي الإضرار بموقف الشركة أمام الأطراف المختلفة ، ويرى الباحث رداً علي ذلك إن جميع الشـــركات مـــتعددة القطاعـــات لديها إلزام بإعداد ونشر معلومات قطاعية لكل الأطراف وتحقيق المساواة للجميع ، وبالتالي يصعب الحصول علي مزايا تنافسية لإحدى الشركات

كما أن الشركات ذات القطاع الواحد تفصح في تقاريرها المنشورة عن كل المعلومات عن ذلك القطاع ، بالإضافة إلي أن العلاقة بين الإفصاح القطاعي والمنافسة يشوبها التشابك والتداخل بين الوجود والعدم وان أجلاً أو عاجلاً سوف تظهر خسائر هذه القطاعات .

٧- تعقيد الحسابات والقوائم والاختلاف في تخصيص التكاليف :

بينت دراسة Greenberg. 2006 أن تعقيد الحسابات والقوائم والاختلاف في تخصيص التكاليف والمشكلات المحاسبية الأخرى يحد من فائدة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، ورداً علي ذلك يرى الباحث أن البيئة الحديثة ربطت تحديد القطاعات بالهيكل التنظيمي الداخلي للشركة ، وهذا يمكن من استخدام التكنولوجيا الآلية والمعلوماتية ويساهم في خفض تكلفة الأعداد ليتفوق العائد من إعداد هذه التقارير علي التكلفة .

٨- وجود مشاكل متعلقة بتحديد عدد ونوعية القطاعات التي يتم الإفصاح عنها :

يؤدي تركز القطاعات التي يتم الإفصاح عنها في عدد محدود من القطاعات الرئيسية المؤثرة في نتائج أعمال الشركة إلي زيادة منفعتها وتخفيض الجهد اللازم لإعدادها ، حيث أقرت دراسة د. عاطف العوام . ١٩٩٧ بأن هناك صعوبة في تحديد عدد ونوعية القطاعات التي يتم الإفصاح عنها وأنها محدودة ، ورداً علي ذلك يرى الباحث أن المعلومات التفصيلية تعمق من فهم ووعي المساهمين والأطراف الأخرى لطبيعة أعمال المشروع والظروف المحيطة به والعمل علي إيجاد إستراتيجية مقترحة من الإدارة في مواجهة مخاطر بعض القطاعات للتغلب علي الصعوبات التي يقابلها في تحقيق الخسائر لجعل فرص الأرباح والخسائر لجميع القطاعات متساوية .

٩- المستثمرين لا يتوقعون الحصول علي معلومات قطاعية فهم يستثمرون أموالهم في الشركة ككل :

وقد يكونوا غير مدركين للعوامل والمقومات المطلوبة للإفصاح القطاعي *Dye. 1985* ، وهذا يقودهم إلي الوصول لنتائج غير موضوعية ومضللة بالنسبة للمكاسب القطاعية ، ورداً علي ذلك يرى الباحث أنه وفي الآونة الأخيرة أصبح المستثمرين علي رشد وبصيرة نافذة ويعرفون متى يستثمرون أموالهم والفضل يرجع في ذلك إلي

بـيوت الخبرة والاستشارات ، كما أنهم دائماً يسعون للحصول علي المعلومات القطاعية، والتي تعبر تعبير صادقاً عن مستقبل الشركة تدريجياً .

١٠- تذبـذب العـوائد من القطاعات من سنة لأخرى ، مما يؤدي إلي صعوبة المقارنة بين القطاعات في الشركات : *(Hayes. 1996 and Verrecchia.2001)*

وذلـك لعـدم ثـبات التقسـيم بين هذه القطاعات ، وهذا يرجع إلي اختلاف مفهوم القطاعـات بين الشركات حيث تقوم شركة بدمج قطاع ذو أداء ضعيف مع أخر ذو أداء جـيد وتكون المحصلة جيدة في النهاية لعدم تساوي فرص النمو ومعدلات المخاطر بين القطاعـات لأنـه من الممكن أن هذا القطاع ذو الأداء الضعيف تتحسن ربحيته في العام القـادم فـلا يـدمج مـع أخر ورداً علي ذلك يرى الباحث أن هذا البند هو محك إهتمام الأكاديميين والباحثين والمعايير الصادرة حديثاً هذا فضلاً علي أن مقارنة القطاعات داخلياً أهـم مـنها خارجياً ، وأن يكون أساس التقسيم إلي قطاعات هو نفسه الأساس المستخدم لأغراض أعداد التقارير الخارجية (الصناعية والجغرافية) لأن هذا من شأنه أن يزيد من دقـة التنـبؤ أو بمعني أخر ضرورة عمل تبويب موحد للقطاعات علي مستوى الاقتصاد القومـي يتضـمن أسس تحديد القطاعات علي الأساس الجغرافي أو علي أساس السلع أو الخدمات مع إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية في ضوء هذا التبويب .

وبـناء علي ما سبق أتضح للباحث ضرورة الإفصاح عن المعلومات القطاعية سواء علـي مستوى المعدين أو المستخدمين علي الرغم من وجود بعض المشكلات المحاسبية الخاصـة بالإفصاح عن المعلومات القطاعية والتي تعترض تطبيق التقارير القطاعية إلا أنـه أمكـن تقـديم بعض الحلول لهذه المشكلات علي اعتبار أن تضمين القوائم المالية المنشـورة لهـذه المعلـومات يمـثل مـدخلاً ملائماً لتطور الإفصاح المحاسبي لمواكبة المتغيـرات الاقتصـادية والاجتماعـية التـي طرأت علي البيئة المصرية ، وأن كمية المعلـومات التـي يمكن أن ينطوي عليها نموذج الإفصاح القطاعي تتحدد في ضوء ما تصـدره الهيئات العلمية والمهنية من إصدارات وما تفرضه الجهات الحكومية التشريعية من متطلبات معينة للإفصاح .

ثانياً : دراسة مقارنة لتطبيقية المعلومات الواجب الإفصاح عنها قطاعياً في ضوء المعايير والإصدارات المهنية والكتابات المحاسبية المختلفة

ويتناول الباحث في هذه النقطة ما يلي :

١- مراجعة الأدبيات السابقة في مجال الإفصاح القطاعي .

٢- دور المعايير والإصدارات المهنية في تفعيل أهمية الإفصاح القطاعي .

١- مراجعة الأدبيات السابقة في مجال الإفصاح القطاعي :

يستعرض الباحث مجموعة من الكتابات المحاسبية في مجال البحث تنقسم إلي :

أ- الدراسات العربية :

- *دراسة د. جاسم المضف (١٩٨٩) :*

ركـزت الدراسة علي أهمية وضرورة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في القوائم الماليـة المنشـورة وذلـك في ضوء متطلبات المعيار الأمريكي رقم (١٤) ، كما ساقت الدراسـة مفاهـيم جديـدة للأصول والالتزامات القطاعية وأهمية التقرير عنها وانتهت الدراسـة إلـي أنـه يمكن تحديد القطاع الصناعي أو قطاع الأعمال وفقاً لمدى الارتباط السلعي أو وفقاً لمراكز الربحية .

- *دراسة د. علي عبد العليم (١٩٩١) :*

دارت فكـرة الدراسـة حول بيان : كيفية مساهمة التقارير الجزئية كأحد الاتجاهات المحاسـبية المعاصـرة في تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي في الوحدات الاقتصادية المتـنوعة النشاط في القطاع العام الصناعي في ج.م.ع. ، وبما يتلاءم مع طبيعة النشاط فـي هـذه الوحدات الأمر الذي يساعد علي تحسين كفاءة الجانب الإعلامي من الوظيفة المحاسـبية ، كمـا اقتـرحت الدراسة نموذج للتقرير الجزئي كأداة للإفصاح في وحدات القطاع العام الصناعي متنوعة النشاط ، وقد انتهت الدراسة الميدانية في هذه الدراسة إلي:

- ٥٦% من عينة الدراسة يقبلون مبدأ التقرير الجزئي .
- ٧٠% من هؤلاء الموافقين يقرون النموذج المقترح .

- ٣٠% يقترحون تعديل في بعض أسس حساب (أسعار التحويل ، الأصول المشتركة بين الأقسام المختلفة) لأسباب خاصة ترجع إلي عوامل خارجه عن تحكم الوحدة الاقتصادية .
- ٨٠% من هؤلاء الموافقين يرون أن يكون التقرير المقترح جزءاً من تقرير تقييم الأداء بينما ٢٠% يرون أن يكون مستقلاً .

▪ *دراسة د. السيد أحمد السقا (١٩٩٣) :*

اعتمدت الدراسة علي توجيه الانتقادات للتوصية رقم ١٤ لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، كما عرضت أهم المشكلات المتعلقة بمراجعة المعلومات القطاعية وانتهت الدراسة إلي ضرورة مراجعة المعلومات القطاعية وذلك للأسباب التالية :

- إضفاء بعد المصداقية ، ومن ثم الاعتماد علي مدى واسع من المعلومات .
- تؤدي مراجعة المعلومات القطاعية إلي تقليل حجم المعلومات غير الملائمة في التقارير المالية المنشورة .

▪ *دراسة د. عاطف العوام (١٩٩٧) :*

تركزت مشكلة الدراسة في مدى إمكانية الاعتماد علي البيانات المالية القطاعية كأداة لقياس العائد والمخاطرة مقارنة بالتقارير المالية الإجمالية التي يتم إعدادها للمنشأة ككل .

وإعتمدت الدراسة علي الفرض التالي وهو : توفر التقارير المالية القطاعية مقاييس أفضل للعائد والمخاطرة من المقاييس المحددة بإستخدام التقارير المالية الإجمالية ، وانتهت الدراسة بإثبات صحة الفرض السابق من خلال مسح تطبيقي علي بيانات التقارير المالية الإجمالية والقطاعية المعدة لإحدى المنشآت وتحديد مقاييس العائد والمخاطرة التي يمكن الحصول عليها من التقارير (الإجمالية – القطاعية) .

▪ *دراسة د. هشام عبد الحي السيد (١٩٩٩) :*

هدفت الدراسة إلي تحليل أهم المتطلبات التي تكفل فعالية الإفصاح القطاعي حسب النشاط من وجهة نظر المستثمرين في سوق رأس المال بهدف اختيار المدخل الملائم لتعريف القطاع ، واختيار مفردات المعلومات القطاعية لخدمة المستثمرين في سوق رأس المال المصري .

وأوضحت الدراسة ضرورة إلزام المنشآت ذات القطاعات المتباينة في العائد والمخاطر ومعدلات النمو والمقيد أسهمها ببورصة الأوراق المالية ، مع ضرورة الإفصاح عن المعلومات القطاعية حسب النشاط ضمن القوائم المالية ، وبحيث يكون مصدر هذا الإلزام كل من معايير المحاسبة المصرية وقواعد القيد بالبورصة لأغراض خدمة المستثمرين في سوق رأس المال المصري .

- *دراسة د. أسامة الصادق (٢٠٠٦) :*

حاولت الدراسة توفير إجابات عن عدة أسئلة تمثل حجر الزاوية لمشكلة الدراسة وتتمثل في : ما المقصود بالأداء التشغيلي وما أهمية الإفصاح عن معلومات هذا الأداء بالنسبة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية ؟ ما هي الإشادات الواردة في المعايير المحاسبية ذات الصلة ، والتي تبرز أهمية الإفصاح عن بعض المعلومات ذات الصلة التشغيلية ؟

واختارت الدراسة سوق الأسهم السعودي محلاً للتطبيق ، وخلصت إلي ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات التشغيلية وتم قياس أثر هذا الإفصاح علي قرارات خبراء الاستثمار في سوق الأوراق المالية السعودي .

- *دراسة يحيي الجبري (٢٠٠٦) :*

اهتمت الدراسة بتحديد العلاقة بين اثر التنويع القطاعي علي توقيت الإعلان عن المعلومات المالية ، وأن التنويع القطاعي شمل قطاعات الزراعة ، الخدمات والاسمنت وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها : أنه لا يوجد تأثير لعمر الشركة علي سرعة إعلانها عن معلوماتها المالية بالإضافة إلي أن الشركات كبيرة الحجم تعلن تقاريرها المالية مبكراً هذا فضلاً عن أن الشركات منخفضة المديونية تعلن قبل الشركات عالية المديونية .

- *دراسة د. أحمد العمري ، د. ميشيل سويدان ، أ. سوزان رسمي (٢٠٠٧) :*

هدفت الدراسة إلي التعرف علي ممارسات الشركات الصناعية الأردنية في الإفصاح عن المعلومات القطاعية لقطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية ، وتتمثل الأهداف الرئيسية في هذه الدراسة فيما يلي :

- تقويم مدى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان .
- اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وبعض خصائص الشركة (حجم الشركة ، والرفع المالي ، نسبة الأصول القائمة ، تذبذب الأرباح ونسبة ملكية الحكومة) .

وانتهت الدراسة إلى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات الصناعية الأردنية مع وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وحجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع الرفع المالي ، نسبة الأصول القائمة وتذبذب الأرباح .

ب- الدراسات الأجنبية :

- دراسة *Harris, (1998)* :

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية وبين حجم ودرجة المنافسة بين قطاعات الأعمال ، حيث شملت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على ٩٢٩ شركة أمريكية تهتم بالإفصاح عن قطاعات الأعمال في تقارير المالية في الفترة ما بين ١٩٨٧ - ١٩٩١ .

- دراسة *Kevin & Matzain., (2001)* :

بينت نتائج هذه الدراسة أهمية ضرورة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٤) وأن تطبيقه يتزايد بدرجات متفاوتة ، وطبقت هذه الدراسة على ما يقرب من ١٦٨ شركة مدرجة في البورصة الماليزية ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ضرورة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وبين كيان الشركة وحجمها ومؤشرات هيكل التمويل التابعة لها في حين أن تذبذب الأرباح ونسبة الأصول القائمة تؤثر سلباً على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية .

- دراسة *Hossain, & Marks , (2005)* :

أجـريت الدراسة علي ما يقرب من حوالي ٥٠٧ شركة أمريكية ، واهتمت الدراسة بمحاولة إيجاد علاقة بين الإفصاح الطوعي عن مبيعات العملاء الخارجية واثر ذلك علي تحديد ربحية السهم وقد توصلت الدراسة إلي :

- أن المعلـومات المـتعلقة بمبـيعات العملاء الخارجية تؤثر علي أحكام وقرارات المستثمرين وأسعار الأسهم في السوق .
- أن المحـتوي المعلوماتـي المتعلق بالإفصاح عن المبيعات المحلية أقل مقارنة من المحتوى المعلوماتي المتعلق بالإفصاح عن مبيعات العملاء الخارجية .

- دراسة *Birt , et. al., (2006)* :

أجـرت الدراسة مسح اختباري علي عينة مكونة من ٢٦٣ شركة استرالية لاختبار مدى أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية وربط هذا النوع من الإفصاح بمستويات المنافسة في السوق وتوزيع ملكية أسهم الشركة .

وقد توصلت الدراسة إلي :

- أن ما يقرب من ٤١% من عينة الشركات قد أفصحت عن المعلومات القطاعية .
- وجـود علاقـة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية ومسـتويات المنافسة التي تنتمي إليها الشركة ، كما أن الشركات التي تتركز فيها ملكـية الأسهم بعدد محدود من المساهمين تقوم بالإفصاح القطاعي بشكل أكبر عن تلك المعلومات التي تقوم بها الشركات الأخرى .

- دراسة *Gu. (2007)* :

اهـتمت الدراسة بتقديم نموذج للتنبؤ بالفشل المالي يقوم علي استخدام البيانات المالية والاقتصـادية القطاعـية ، وقد اعتمدت هذه الدراسة علي ١٨ نسبة مالية و٣ مؤشرات اقتصـادية ، وتمثلت عينة الدراسة في ٦٢ شركة تايوانية منها ٢٨ شركة مفلسة والباقي ناجحة وقد غطت الدراسة الفترة من ٢٠٠٠ إلي ٢٠٠٥ وتم استخدام الانحدار اللوجستي والتحليل العامل في بناء نموذج التنبؤ بالإفلاس .

وقد انتهت الدراسة إلي : أن درجة دقة النموذج في السنة الأولي التي تسبق الإفلاس ٧٩,٣% في حالة استخدام البيانات المالية القطاعية وحدها وارتفعت ٨٧,١% عند إضافة البيانات الاقتصادية القطاعية وفي السنة الثانية كانت دقة النموذج ٧٧,٤% والسنة الثالثة ٦٦,١٣% في حالة استخدام البيانات المالية القطاعية ، وعند استخدام البيانات الاقتصادية كانت دقة النموذج في السنة الثانية والثالثة علي الترتيب ٧٧,٤٢% ، ٧٢,٥٨% .

- دراسة *Ginoglou, (2008) :*

أبرزت الدراسة أهمية المعلومات القطاعية كأحد متغيرات بناء النماذج المتعلقة بالتنبؤ بمخاطر التعثر المالي ، وأوضحت الدراسة أيضاً مقارنة نتائج التنبؤ بمخاطر التعثر المالي لثلاثة نماذج إحصائية هي : تحليل التمايز Discriminant Analysis ، التحليل اللوغريتمي Logit ، تحليل بروبت Propt Analysis ، وقد اعتمدت الدراسة علي ستة عشر نسبة مالية مستخرجة من قوائم قطاعية لعينة تتمثل في ٤٠ شركة يونانية عشرون منها فاشلة وأخرى ناجحة ، قد غطت الفترة من ٢٠٠٢ إلي ٢٠٠٧ وانتهت الدراسة إلي أن دقة النماذج الثلاثة السابق ذكرها متقاربة ، وأن قدرتها علي التنبؤ تتراوح من ٧٥% إلي ٨٠% بالنسبة للشركات الفاشلة ، ٩٥% إلي ١٠٠% بالنسبة للشركات الناجحة .

- دراسة *Hamilton, (2008) :*

استهدفت الدراسة استخدام المعلومات القطاعية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي ، وقد تضمنت عينة الدراسة ٢٢٠ شركة أمريكية ، ١١٠ منها فاشلة وتم الاعتماد علي استخدام ٦ نسب مالية : مجمل الربح / المبيعات ، العائد علي الاستثمار ، مرات تغطية الفوائد ، نسبة الديون إلي حقوق الملكية ، نسبة النقدية ، نسبة المديونية ، كما استخدمت ثلاث مؤشرات اقتصادية هي : التغير في الدخل GNP ، التغيرات في معدل الفائدة ، والتغير في معدل السعر السوقي للسهم ، واستخدمت الدراسة التحليل اللوغريتمي Logit Analysis Models في بناء نموذج التنبؤ بالإفلاس .

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- ساهمت البيانات القطاعية في دقة النموذج بنسبة ٨٤,٣% في السنة الأولي وانخفضت دقة النموذج إلي ٦٤% في السنة الخامسة قبل الإفلاس .

- إن التحسن في التنبؤ بإستخدام البيانات القطاعية هو تحسن قوى وملحوظ .

وفي ضوء عرض وتقييم الدراسات السابقة في مجال البحث ، تم التوصل إلي ما يلي :

١- جـاءت الدراسات في الأسواق المحلية والإقليمية كانعكاس لتوجه الدراسات التي تمـت فـي الأسـواق العالمية ، وهذا يدفع إلي ضرورة التأني في إسقاط نتائج الدراسات التي تمت في الأسواق العالمية علي أسواقنا المحلية .

٢- وجهت الدراسات السابقة إهتمامها نحو المتعاملين في السوق علي اختلاف ثقافتهم ورصيدهم المعرفي ، في حين أنه لم يتم توجيه أياً من هذه الدراسات إلي خبراء الاستثمار علي الرغم أنهم يشاركون في صنع اتجاه السوق .

٣- ركـزت الدراسـات السـابقة علي المعلومات القطاعية المالية الحالية وعلاقتها بالتأثيـر علي أسعار الأسهم في البورصة ، علي الرغم من وجود متغيرات غير ماليـة أو إخبار اقتصادية أو سياسية تؤثر علي سلوك أسعار الأسهم مما يجعل نتائج بعض هذه الدراسات محل نظر من حيث قبول أو تعميم نتائجها .

٤- لم تبين الدراسات السابقة حالة التضخم أو الانكماش التي تمر بها الأسواق إذا أنه في هاتين الحالتين يكون هناك تصرف مختلف للاستفادة من المعلومات القطاعية.

٥- معظـم الدراسات العربية كان هدفها التركيز في جدوى هذا النوع من الإفصاح وفاعلية بالتدفقات النقدية وتقييم المخاطر كما أغفلت الإجابة عن سؤالين هما :

- ما هي المعلومات التي يجب التقرير عنها .
- ما هو الأساس المنطقي للإفصاح عن هذه المعلومات .

٦- لـم تقـدم الدراسـات العربية أو الأجنبية إسهاماً واضحاً يبين دور المعلومات القطاعـية فـي التنبؤ بالأزمات المالية بشكل واضح وقصورها في تقديم مدخل مقترح يساهم في ذلك وهو ما تحاول هذه الدراسة تقديمه .

٢- دور المعايير والإصدارات المهنية في تفعيل أهمية الإفصاح الإقطاعي :

يتحدد هذا الدور في ضرورة تحديد مجموعة من المتطلبات تتلخص أهمها في :

أ- متطلبات الإفصاح عن المعلومات القطاعية في ضوء المعايير والإصدارات الأمريكية:

بدأت اندماجات منشآت الأعمال في ظهور منشآت أكثر تنوعاً ، وقد قامت بعض هذه المنشآت بالإفصاح الاختياري عن معلومات مالية قطاعية في تقاريرها السنوية ، إلا أن مدى وطبيعة هذا الإفصاح قد إختلفت بشكل واسع النطاق ، وأستمراراً لجهود مجلس مبادئ المحاسبة APB بإصدار التوصية رقم (٣٠) عام ١٩٧٣ بعنوان "التقرير عن نتائج العمليات وأثر القطاع المستبعد" ، اهتم مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB بإصدار المعيار رقم (١٤) عام ١٩٧٦ بعنوان "إعداد التقارير المالية عن قطاعات الأعمال" ولكن وجهت انتقادات عديدة لهذا المعيار استفاد الباحث بها في صياغة المدخل المقترح *(Aicpa, 1994 – FASB. 1976- SEC, 2000)* ، ونتيجة لذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي المعيار رقم (١٣١) عام ١٩٩٧ بعنوان "الإفصاح عن قطاعات المنشأة والمعلومات المتعلقة بها" ، كما ألزم معيار لجنة البورصة الأمريكية SEC,61 الشركات بالإفصاح عن معلومات تخص الأداء التشغيلي للشركات وإنطلاقاً مما سبق ، يتطلب المعيار الأمريكي ١٣١ العديد من الافصاحات بشأن القطاعات التي يتم التقرير عنها ، ويتضمن ذلك ما يلي : *(Berger and Hann. 2003 a – Street and Gray.2000 – Hope and Vassar. 2007)*

١- معلومات عامة :

وتوضح كيفية تحديد الإدارة لقطاعات المنشأة التي يتم التقرير عنها بما في ذلك إذا كان قد حدث تجميع لبعض القطاعات التشغيلية ، وكذلك وصف لأنواع المنتجات والخدمات التي يستمد منها كل قطاع يتم التقرير عنه إيراداته ، وما إذا كانت المنشأة قد رأت تنظيم المنشأة حسب الاختلافات في المنتجات والخدمات أو علي أساس نطاق جغرافي أو حسب الأشراف الحكومي .

٢- معلومات معينة عن ربح أو خسارة القطاع الذي يتم التقرير عنه ، وأصول القطاع وأساس القياس :

أ- تشمل هذه المعلومات بنوداً معينة للإيرادات والمصروفات التي تدخل في ربح أو خسارة القطاع مثل :

- الإيرادات من عملاء خارجيين عن نطاق المنشأة ، وكذلك الناتجة من المعاملات مع القطاعات الداخلية للمنشاة .
- إيراد ومصروفات الفوائد – البنود الطارئة وغير النقدية – مصروفات ضرائب الدخل .
- إهلاك الأصول الملموسة وغير الملموسة والموارد الطبيعية .
- الحصة في صافي الدخل من الاستثمارات ، والتي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية .

ب- توفير معلومات عن كيفية تحديد أصول القطاع ، والتي يسيطر عليها الشخص الرئيسي الذي بيده سلطة اتخاذ القرارات بشأن العمليات مثل :

- مبلغ الاستثمارات بطريقة حقوق الملكية .
- مجموع المبالغ المنفقة علي الإضافات للأصول طويلة الأجل .

ج- معلومات عن أساس القياس المستخدم للبنود التي يتم الإفصاح عنها :

- ويتعين أن يكون كل بند يتم الإقرار به عن القطاع معادلاً للمبلغ الذي يدلي به الشخص الرئيسي الذي بيده سلطة اتخاذ القرارات لغرض اتخاذ قرارات بشأن تحديد موارد القطاع وتقييم مدى نجاح أو فشل المنشأة .

٣- التسويات :

تحتاج المنشأة إلي تسوية مبالغ القطاعات المفصح عنها مع المبالغ المناظرة للمنشأة مثل :

أ- التوفيق بين إيرادات القطاعات التي يتم الإفصاح عنها وإيرادات المنشأة .

ب-التوفـيق بين مجموع مقاييس الربح أو الخسارة للقطاعات التي يتم التقرير عنها ودخل المنشأة المجمع قبل الضرائب والبنود غير العادية والعمليات غير المستمرة والأثر التراكمي لتغيير الطرق المحاسبية .

ج- التوفـيق بين مجموع أصول القطاعات التي يتم التقرير عنها والأصول المجمعة للمنشـأة ، وكـذلك التوفـيق بين مجموع مبالغ القطاعات التي يتم التقرير عنها والمتعلقة بمعلومات هامة والمبلغ المجموع المناظر لذلك .

٤- المعلومات القطاعية في الفترات المؤقتة :

بالرغم من أن الافصاحات في الفترات المؤقتة لا تكون بنفس الشكل المكثف ، كما في التقارير المالية السنوية ، إلا أن إفصاحات قطاعية معينة سوف تكون مطلوبة في التقارير المالية المؤقتة (المعيار ١٣١ فقرة ٣٣) ، ومن أمثلة هذه المعلومات :

أ- الإيرادات من عملاء خارج نطاق المنشأة من القطاعات داخل المنشأة .

ب-مجمـوع الأصول التي تغيرت بشكل كبير بالمقارنة بما ظهر في التقرير السنوي الأخير مع وضع مقياس لربح أو خسارة القطاع .

ج- وصـف الاخـتلافات التي حدثت منذ أخر تقرير سنوي مالي أخير في الأساس المستخدم لتحديد القطاعات أو الأساس المستخدم لقياس ربح أو خسارة القطاع .

د- التوفـيق بـين مقايـيس ربح أو خسارة القطاعات التي يتم التقرير عنها والدخل التشغيلي من الأنشطة المستمرة للمنشأة ككل .

ب- متطلبات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في ضوء المعايير الدولية :

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (ISAC) المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٤) الأصـلي بعـنوان **"التقرير عن المعلومات القطاعية"** عام ١٩٨١ ، وقد حدد هذا المعيار نوعـية البنود التي يجب الإفصاح عنها لكل قطاع صناعي أو جغرافي وذلك كما يلي : *(Landsman and Magliolo., 1988)*

- المبيعات أو الإيرادات التشغيلية الأخرى مع التمييز بين الإيراد المشتق من عملاء من خارج الكيان والإيراد المشتق من قطاعات أخرى والنتائج التشغيلية وأصول القطاع المستغلة وأسس تسعير التحويلات بين القطاعات .

واجـه المعيار صعوبات عديدة حيث يطبق علي المنشآت المملوكة ملكية اكتتاب عام والمنشآت لأخـرى ذات الأهمـية الاقتصادية ، وتمثلت هذه الصعوبات في : ترك الحرية للإدارة لتحديد قطاعـات ، وعـدم وجود مفاهيم تفصيلية كافية للبنود الأساسية كما أنه لم ينص صراحة علي ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية والوصفية للقطاعات *Herrmann and Thomas. 2000*

لهـذا تـم تنقيح هذا المعيار عام ١٩٩٧ وسمي (ISA 14) المنقح والذي عالج أوجه لقصـور السـابقة حيث تميز بوجود حدود كمية واضحة للتقرير عن القطاعات ومفاهيم معلـنة لكـل الافصاحات وخطوط إرشادية لأي منشأة تطبق التقارير القطاعية ، وأبرز المعـيار (ISA 14) المنقح عملياً العرض والإفصاح عن المعلومات القطاعية وذلك كما يلي : *IASC. 1997*

قطاع أساسي	قطاع ثانوي	افصاحات أخرى مطلوبة
• إيرادات المبيعات لعملاء خارجيين وإيرادات من القطاعات الأخرى . • نتائج القطاع ومصروف الإهلاك . • القـيمة الدفتـرية المعدلـة لأصول القطاع والتزامات القطاع . • أساس التسعير بين القطاعات • التزامات القطاع . • تكلفـة الأصـول الثابـتة وتكلفـة الاستحواذ علي الأصول المعنوية . • المصروفات غير النقدية الأخرى • النصـيب فـي صـافي الـربح أو الخسـارة للاسـتثمارات المحسوبة لطريق حقوق الملكية . • التسـويات بين معلومات القطاعات التـي يـتم التقريـر عنها والقوائم الماليـة المجمعـة لبـنود إيرادات القطاع ، نتائج التشغيل ، الأصول ، الخصوم .	• الإيـرادات مـن عملاء خارجيين . • الأصـول وتكلفـة الأصـول الثابـتة وتكلفـة الاستحواذ علي الأصول غير الملموسة • الإفصـاح عـن الـتدفقات الـنقدية القطاعية .	• الإيـرادات من أي قطاع تسـاوي أو تـزيد عـن إيـرادات القطـاع لعملاء خارجيـين أو لقطاعـات أخـرى عـن ١٠% من إيرادات المنشأة . • أسـعار الـتحويل بـين القطاعات . • التغيـرات في السياسات المحاسبية المتبعة للقطاع • نوعية المنتجات والخدمات لكل قطاع أعمال . • مكـونات كـل قطـاع جغرافي .

ج- متطلبات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في ضوء المعايير البريطانية:

يتطلب قانون الشركات البريطاني الصادر عام ١٩٨٥ ضرورة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الحالات التالية : (Leuz, 1999 – د. طارق عبد العال حماد ، ٢٠٠٢)

- وجود أسواق جغرافية متنوعة مع وجود نشاط للشركة في نوعين أو أكثر من قطاعات الأعمال وذلك في ضوء متطلبات قواعد بورصات الأوراق المالية الدولية .

ويقدم المعيار البريطاني SSAP 25 إرشاداً تفصيلياً عن توفير المعلومات القطاعية كما يلي : (Nichols and Gray, 2000 – Prencip, 2002)

- **المتطلبات الأساسية للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها :**

إذا كان لمنشأة فئتان أو أكثر من الأعمال أو تعمل في قطاعين جغرافيين أو أكثر مختلفين أساساً عن بعضهما البعض ، حينئذ يجب تحديد هذه الفئات في الحسابات والتقارير بالنسبة لكل فئة كما يلي :

- رقم الأعمال : حيث يتم التمييز بين رقم الأعمال من العملاء الخارجيين ورقم الأعمال من القطاعات الأخرى للمنشأة .
- الربح أو الخسارة قبل الضرائب أو حصة الأقلية والبنود الطارئة .
- صافي الأصول (الأصول التشغيلية – الخصوم التشغيلية) بدون الفوائد .

- **وفيما يتعلق بالشركات الشقيقة :**

إذا كانت الحصة في شركة شقيقة تمثل ٢٠% علي الأقل أما من إجمالي الربح أو الخسارة أو إجمالي صافي الأصول يفصح قطاعياً عن :

"حصة المجموعة من الربح أو الخسارة أو صافي الأصول شاملة الشهرة غير المستهلكة ، وكلما كان ممكناً نسبة القيمة العادلة إلي الأصول في تاريخ الحصول عليها" .

كما يتضمن المعيار SSAP 25 بعض الإرشادات المفيدة بالنسبة للمشكلات العملية المتعلقة بالالتزام بالمعيار ، فلكي نقرر ما إذا كان هناك قطاع منفصل من الأعمال أم لا، يجب أخذ الاعتبارات التالية في الحسبان : (د. طارق عبد العال حماد ، ٢٠٠٢)

- طبيعة المنتجات وعملية الإنتاج - أسواق تصريف الإنتاج وتحديد منافذ التوزيع - ترتيب وتنظيم أنشطة المنشأة - الإطار القانوني المستقل والمتعلق بجزء من الأعمال.

وبالنسبة للقطاعات الجغرافية ، والتي تعمل المنشأة من خلالها والتحليل الجغرافي يجب أن يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أثر ما يلي :

- الوضع الاقتصادي والسياسي مع الرقابة علي عمليات الصرف الأجنبي والحذر من تقلبات سعر الصرف .

ويحتاج المستخدم إلي التمييز بين المناطق التي (في حالة قطاعات الأعمال والجغرافية) : *(Lopo and Ndubizu. 1998)*

- تحقق عائد مميز بالنسبة للمنشأة ككل - تمر بمراحل مختلفة من المخاطرة وعدم التأكد - ذات نظرة واقعية صائبة للمستقبل المتطور ومرت بالعديد من معدلات النمو المختلفة .

كما قدم المعيار الشروط الواجب توافرها للتقرير عن القطاع بشكل مستقل إذا :

- بلغت معاملات القطاع من طرف ثالث ١٠% أو أكثر من معاملات المنشأة الإجمالية مع الطرف الثالث أو إذا بلغت نتائج القطاع سواء ربح أو خسارة ١٠% أو أكثر من الربح الإجمالي لكافة القطاعات التي حققت ربح أو كافة القطاعات التي حققت خسارة أو إذا بلغت الأصول الصافية للقطاع ١٠% أو أكثر من إجمالي الأصول الصافية للمنشأة .

ويرى الباحث أن المعيار SSAP 25 يأخذ في الحسبان الوضع حينما لا تكون التكاليف المشتركة أو صافي الأصول المشتركة متناسبة مع القطاعات علي أساس أنها شيء أخر غير التضليل والاحتجاج بأن هذه يجب أن تحدد بشكل مستقل .

د- متطلبات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في ضوء معايير المحاسبة المصرية :

يختص المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٣) بالتقارير القطاعية ويهدف المعيار إلي تحديد مبادئ إعداد التقارير المالية حسب كل قطاع بالمنشأة - أي إعداد تقارير خاصة

بالمعلـومات عـن مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تقوم بها المنشأة ، وكذلك عن مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المنشأة .

ويطـبق هـذا المعيار علي المجموعات الكاملة للقوائم المالية الصادرة طبقاً لمعايير المحاسـبة المصرية . وقد تعرض المعيار للتعريفات الخاصة بإيراد القطاع ومصروفاته ونتائجه وأصوله وإلتزاماته ، كما تعرض المعيار لأهم السياسات المحاسبية القطاعية .

كمـا تعرضـت الفقرة (٣٥) من المعيار إلي أنه يمكن تحديد قطاع النشاط أو القطاع الجغرافي كقطاع مطلوب التقرير عنه * إذا تحقق أغلب إيراده من مبيعات لعملاء وكذلك:

أ- إذا كانت إيراداته من المبيعات لعملاء ومن معاملاته مع قطاعات أخرى تمثل ١٠% أو أكثر من إجمالي الإيرادات الخارجية والداخلية لجميع القطاعات .

ب-إذا كانت نتائجه سواء أرباح أو خسائر تمثل ١٠% أو أكثر من النتائج المجمعة لجميع القطاعـات فـي الأرباح أو النتائج المجمعة لجميع القطاعات في الخسائر أيهما أكبر طبقاً للمبالغ المجردة .

ج- إذا كانت أصوله تمثل ١٠% أو أكثر من إجمالي أصول جميع القطاعات .

كمـا تحـدد الفقرات من (٥٠) إلي (٦٧) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٣) الافصـاحات المطلوبة بالنسبة للقطاعات المطلوب التقرير عنها بالناسبة للنموذج الأولي لإعـداد التقاريـر القطاعـية وتحدد الفقرات من (٦٨) إلي (٧٢) الافصاحات المطلوبة للنموذج الثانوي لإعداد التقارير القطاعية وتشجع المنشآت علي عرض جميع الافصاحات القطاعـية الأولـية المحـددة في الفقرات من (٥٠) إلي (٦٧) لكل قطاع ثانوي مطلوب التقريـر عنه ، وذلك علي الرغم من أن الفقرات من (٦٨) إلي (٧٢) تتطلب إفصاحات أقل بالنسبة للأساس الثانوي ، وتتعامل الفقرات من (٧٤) إلي (٨٣) مع عدة أمور تتعلق بالافصاحات القطاعية .

ويلخص الباحث المعلومات الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات المعيار كما يلي :

---

* لمزيد من التفصيل ، حول الشروط الواجب توافرها للتقرير عن القطاعات يرجع إلي الفقرات من ٣٤-٤٣ من المعيار المحاسبي المصري رقم ٣٣ .

١- وفقاً للنموذج الأولي :

- إيرادات القطاع (من المبيعات – المعاملات مع القطاعات الأخرى) .
- نتائج القطاع (مع عرض لنتائج العمليات المستمرة بشكل منفصل عن غير المستمرة) .
- مجموع القيمة الدفترية لأصول القطاع والتزاماته .
- التكلفة المتكبدة أثناء الفترة لاقتناء أصول للقطاع .
- مجموع المصروفات المدرجة ضمن نتائج القطاع (الإهلاك) .
- تشجع المنشأة – ولكنه ليس مطلوباً منها – الإفصاح عن طبيعة ومبالغ أية بنود لإيرادات ومصروفات القطاع تكون ذات حجم وطبيعة تجعل الإفصاح عنها يساعد علي فهم أداء كل قطاع مطلوب التقرير عنه .
- إجمالي قيمة المصروفات الهامة غير النقدية بخلاف الإهلاك .
- إجمالي حصة المنشأة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة أو المشروعات المشتركة أو الاستثمارات الأخرى طبقاً لطريقة حقوق الملكية.
- إذا كانت عملياتها تقع بصفة جوهرية ضمن نطاق القطاع الواحد ، وإذا تم الإفصاح عن البند السابق فإنه لابد من الإفصاح عن إجمالي الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة .

٢- وفقاً للنموذج الثانوي :

- إذا كان النموذج الأولي للمنشأة للتقرير عن المعلومات القطاعية هو لقطاعات نشاط فإن الافصاحات المطلوبة في النموذج الثانوي هي :

أ- إيرادات القطاع من العملاء عن كل منطقة جغرافية بناء علي الموقع الجغرافي لعملاء القطاع بالنسبة لكل قطاع جغرافي تنشأ إيراداته عن مبيعاته لعملاء بنسبة ١٠% أو أكثر من إجمالي إيرادات المنشأة من المبيعات لجميع العملاء .

ب- إجمالي القيمة الدفترية لأصول القطاع بالنسبة لكل موقع جغرافي للأصول ، وذلك عن كل قطاع جغرافي تمثل أصوله ١٠% أو أكثر من إجمالي أصول جميع القطاعات الجغرافية .

ج- إجمالي التكاليف المتكبدة أثناء الفترة للحصول علي أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة (الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة) حسب كل موقع جغرافي للأصول بالنسبة لكل قطاع جغرافي تبلغ أصوله ١٠% أو أكثر من إجمالي أصول جميع القطاعات الجغرافية .

- إذا كان النموذج الأولي للمنشأة للتقرير عن المعلومات القطاعية هو نموذج القطاعات الجغرافية (سواء بناء علي موقع ومكان الأصول أو العملاء) عندئذ يجب إثبات المعلومات القطاعية التالية بالنسبة لكل قطاع نشاط تبلغ إيراداته من المبيعات للعملاء ١٠% أو أكثر من إجمالي إيرادات المنشأة من المبيعات لجميع العملاء أو تبلغ أصوله ١٠% أو أكثر من إجمالي أصول جميع قطاعات النشاط تكون الافصاحات المطلوبة في النموذج الثانوي هي :
  - إيراد القطاع من العملاء وإجمالي القيمة الدفترية لأصول القطاع وإجمالي التكلفة المتكبدة أثناء الفترة لاقتناء أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة .

- إذا كان النموذج الأولي للمنشأة للتقرير عن المعلومات القطاعية هو نموذج قطاعات جغرافية بناء علي موقع ومكان الأصول ، وإذا كان موقع ومكان عملاء المنشأة يختلف عن موقع أصولها ، عندئذ تقوم المنشأة بالتقرير عن الإيرادات من المبيعات للعملاء الخارجيين بالنسبة لكل قطاع جغرافي محدد بناء علي موقع العميل وتبلغ إيراداته من المبيعات للعملاء ١٠% أو أكثر من إجمالي إيرادات المنشأة من المبيعات لجميع العملاء .

- إذا كان النموذج الأولي للمنشأة للتقرير عن المعلومات القطاعية هو نموذج قطاعات جغرافية للعملاء ، عندئذ تقوم المنشأة بالتقرير عن معلومات القطاع التالية بالنسبة لكل قطاع جغرافي محدد بناء علي موقع الأصول وتبلغ إيراداته

مـــن المبـــيعات للعملاء أو تبلغ أصوله ١٠% أو أكثر من إجمالي قيم هذه البنود الإجمالية أو المجمعة للمنشأة :

- إجمالي القيمة الدفترية لأصول القطاع طبقاً للموقع الجغرافي للأصول .
- إجمالـــي التكلفة المتكبدة أثناء الفترة لاقتناء أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة طبقاً لموقع ومكان الأصول .

وتعقيباً علي ما سبق ، يرى الباحث ما يلي :

- أنـــه علي الرغم من الإصدارات العالمية والمحلية بشأن أهمية المعلومات القطاعية إلا أن اهـــتمامات المنظمات المهنية لم ترق لمستوى رغبات واحتياجات المتعاملين فـــي الأســـواق المالـــية ، حيث مازال الإفصاح عن هذه المعلومات ليس له إطار منهجي أو يتسم بالدورية .

٢- الاخـــتلاف بـــين المعلـــومات القطاعـــية المفصـــح عنها في ظل المعايير الدولية والأمـــريكية والمحلـــية يفقـــدها بصـــمة الـــثقة في الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات الاستثمار.

٣- مـــازال الإفصاح القطاعي في صورة أخبار أو إشعارات أو إفصاحات تصدر من الشـــركات إلي السوق ، وربما تسبق هذه الأخبار الإعلان الرسمي من الشركة مما يتطلب تأكيد أو نفي الشركة لهذه الأخبار ، ومن ثم يؤدي إلي فقد الإفصاح القطاعي لمصداقيته لكونه أحد آليات حماية المستثمرين والتي لاغني عنها .

٤- الحـــدود الكمـــية ١٠% والتي تستخدم لتحديد القطاعات الجوهرية تُعد بمثابة نسبة تحكمـــية ، كمـــا لم تشتمل المعايير والإصدارات السابقة علي أي تغيرات بالنسبة لمتطلـــبات العمـــلاء الرئيســـية ، ولم يتم الإفصاح عن هوية العملاء في التقارير السنوية .

ويـــؤكد الـــباحث أنه إذا كانت المعايير المهنية السابقة تناولها تشير إلي وجود إهتمام بـــاس بـــه بضـــرورة الإفصاح عن المعلومات القطاعية ، إلا أن هذا الاهتمام لا يرقي لأهمـــية المعلـــومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية ، كما يتساءل الباحث هل يوجد دور للإفصـــاح عن المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية ؟ وإذا كانت الإجابة نعم ، كيف يتحدد هذا الدور ؟

ثالثاً : قياس دور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات

ويتحدد هذا الدور من خلال مدخل مقترح يشتمل علي :

١- دعائم المدخل المقترح .

٢- مكونات المدخل المقترح .

٣- قياس دور المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية .

١- دعائم المدخل المقترح : (المفاهيم – الفروض – المبادئ – المتطلبات)

أ- المفاهيم :

- **مفهوم الوعي المحاسبي للإدارة عن أزمات القطاع والاقتناع به** : ويقصد به أن الإدارة غير واعية محاسبياً أو أنها قد لا تفهم مغزى دلالة الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية تقرأها قراءة غير دقيقة أو تتغاضي عن عمد عن دلاله الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية الأساسية للشركات ويرى الباحث أن المعلومات القطاعية تعمل علي تفعيل الحس والوعي المحاسبي للإدارة وتزيد من رشدها بالتعامل الفوري والمبكر مع الأزمات المالية للقضاء عليها أو الحد من آثارها الضارة .

- **مفهوم الانعكاس المحاسبي للازمات المالية للقطاع** : ويقصد به أن الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية تدل علي نواحي الاختلالات الهيكلية في الأنشطة والوظائف والمهام المختلفة بالشركة ويرى الباحث أن المعلومات القطاعية هي إبراز أدوات هذا الانعكاس من المعلومات الإجمالية فهي تشير بسرعة إلي الاختلال المالي ، الاقتصادي ، الفني ، الإداري والتسويقي .

- **مفهوم إنخفاض الربحية وتزايد الخسائر وتراكمها قطاعياً** : ويقصد بهذا المفهوم أن القوائم المالية الإجمالية علي مدار تسلسلها الزمني تؤدي إلي ظهور رقم كبير للخسائر ويرى الباحث أن المعلومات القطاعية تعمل كجرس إنذار لمنع تراكم هذه الخسائر .

- **مفهـــوم الإفصاح الكافي عن الأزمات قطاعياً** : ويقصد به أن القوائم القطاعية ربما تحـــتوي علـــي أرقـــام محاســـبية تدل علي وجود أزمات من عدمه دلالة صادقة وواضـــحة ومحـــددة ومباشرة وهذا يتم بقراءة هذه القوائم قراءة متأنية ومتبصرة وبالتالي فإن هذه الدلالة توفر إفصاح كافي عن الأزمات .

- **مفهـــوم إخـــتلال نمط التكاليف علي مستوى القطاع :** ويقصد به ارتفاع التكاليف الثابتة للتشغيل إرتفاعاً كبيراً بالنسبة للتكاليف المتغيرة وتساهم المعلومات القطاعية في التنبيه عن هذا الاختلال .

- **مفهـــوم الاخـــتلال التسويقي لمنتجات القطاع** : ويقصد به عدم القدرة علي تحقيق مبـــيعات تغطي المصروفات التشغيلية وتحقيق أرباح وتساهم المعلومات القطاعية بشكل واضح في إبراز هذا المفهوم لقدرتها علي التنبؤ بنمو الشركة واستمرارها .

ب- الفروض :

- **فـــرض حتمية القياس والتنبؤ بأزمات القطاع** : ويقصد بذلك أنه يجب أن تكون هناك ضرورة ملحة للقياس والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات حيث أن كل شركة تمثل خلية حية من خلايا جسد الاقتصاد القومي وضروري إبقائها ناجحة وفعالة حـــيث يعتبر ذلك أمراً جوهرياً ، الأمر الذي يوجب ويفرض ضرورة الإفصاح عـــن المعلومات القطاعية مما يمكن الشركات من قياس درجة الأزمات وعلاجها والتقلـــيل مـــن أثارهـــا الضـــارة وهـــذه مهمة من وجهة نظر الباحث مستحدثة للمحاسبين في ظل الاقتصاد العالمي الجديد .

- **فرض الوحدة المحاسبية** : يساهم هذا الفرض في إعداد القوائم المالية لكل قطاع علـــي حدة باعتبارها وحدة محاسبية مستقلة ، ويؤكد الباحث علي وجود مدخلين لـــتحديد الوحدة المحاسبية ، الأول وهو مدخل النشاط والثاني هو مدخل أصحاب المصالح وفي ضوء ضرورة الإفصاح عن المعلومات القطاعية يُعد المدخل الأول الأكثر انتشاراً وتطبيقاً حيث يتسع هذا النطاق ليمثل المنشأة في مجموعها أو عدة منشآت تخضع لإدارة واحدة كما في المنشآت ذات القطاعات المتعددة .

- **فـرض توافر معايير للمحاسبة عن الأزمات المالية والإفصاح عنها والتنبؤ بها لكل قطاع** : لم يقدم الفكر المحاسبي الحالي معايير للمحاسبة عن الأزمات المالية وظلـت المحـاولات فـردية وقليلة ولم تخرج بإطار متكامل يتم التحكم في هذه الأزمـات من خلاله ، ويرى الباحث أن الواقع العملي والعلمي للمحاسبة يوجب ضـرورة تواجد إطار متكامل لمعايير محاسبية يستند إليها عند مواجهة الأزمات المالـية التـي تتعـرض لها الشركات ، وهذا البحث إحدى المحاولات في هذا السياق.

- **فـرض الاعتراف بإيرادات القطاع** : يوجد ثلاثة نقاط لتحقق الإيراد إما بالبيع أو التحصـيل أو الإنـتاج ويـرى الـباحث أنه في ضوء الإفصاح عن المعلومات القطاعـية أن واقعـة البيع تعتبر أساس مناسب للاعتراف بالإيراد مع ضرورة إجراء التسويات المحاسبية الملائمة للتوفيق بين إيرادات القطاعات والشركة ككل.

- **فرض الإفصاح عن الأزمات المالية يتلاءم ويتسق وتحقيق القطاع لأهداف النمو والـتطور:** وهذا معناه أن مساهمة المعلومات القطاعية في قياس الأزمات المالية والإفصاح عنها والتنبؤ بها يعتبر دلالة من دلالات الإدارة الرشيدة مما يحتم عليها حسـن الاستغلال الفعال للموارد الموضوعة تحت تصرفها سواء كانت بشرية أو مالية أو مادية وبالطبع يُعد ذلك مفيداً للأطراف المختلفة .

- **فرض قياس النفقات المتعلقة بالقطاع :** يوجد نوعين من النفقات ، الأولى تستنفذ فـوراً بمجـرد إنفاقها ، والثانية تستنفذ علي عدة فترات مالية قادمة ، والنفقات تضحيات من أجل الحصول علي سلع أو خدمات من الغير ووفقاً لذلك فإن بعض الـنفقات تتم بين القطاعات داخلياً مما يجعل المفهوم السابق للنفقات لا يتلاءم مع هذا النوع ولأغراض تحديد نتيجة القطاع يجب أخذها في الاعتبار ويرى الباحث أنـه يجـب استبعادها حتى لا يحدث ازدواج عند أعداد الحسابات الختامية على مستوى المنشأة ككل ، وذلك في ضوء التسويات المحاسبية المناسبة .

- **فـرض اتسـاق مصالح المستثمرين والإدارة مع أهداف الإفصاح عن الأزمات المالـية والتنـبؤ بهـا وإمكانـية قياسها قطاعياً** : في ظل سياسة التخصيص

الاقتصادي التي تنتهجها الدولة فإن الإفصاح القطاعي عن الأزمات المالية يتسق مع مصالح المستثمرين بهذه الشركات وتزداد الأهمية عندما يكون هؤلاء المستثمرين هم المجتمع بكامل طوائفه ، وهذا يستلزم بديهياً الإفصاح عن الأزمات المالية لصالح هؤلاء المستخدمين ولصالح المجتمع في الدائرة الاشمل ، وبالتالي فإن هذا الاتساق يحد منه الإفصاح القطاعي المطور بمساهمته في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات .

- **فرض توافر مؤشرات التحليل المالي لكل قطاع :** يرى الباحث أنه يجب أن يكون التحليل المالي علي مستوى القطاعات بجانب التحليل الكلي لأنه ليس شرطاً أساسياً أن المنشآت التي تحقق أرباحاً علي المستوى الكلي لا توجد بها قطاعات خاسرة .

- **فرض إمكانية التقرير عن الأزمات المالية للقطاع :** يتطلب هذا الفرض أن المحاسب مطالب عند أعداد القوائم القطاعية أن يرفق تقريراً موقعاً يبين فيه للجمعية العمومية للمساهمين أو الأجهزة المختلفة التي تراقب هذه الشركات مدى مرور الشركة بالأزمات من عدمه ، ولا شك أن هذا التقرير يفيد في إيجاد مدخل مناسب لعلاج هذه الأزمات وتقديمه للأطراف المختلفة المهتمة .

ج- المبادئ :

يمكن إجمال مبادئ المدخل المقترح للإفصاح القطاعي فيما يلي :

- **مبدأ تعدد أدوات المحاسبة عن الأزمات المالية لكل قطاع :** نظراً لأن الأزمات تظهر دلالاتها في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية ، فإن هذا يتطلب أن تتوافر للمحاسب أدوات وأساليب متعددة للكشف والتنبؤ بهذه الأزمات .

- **مبدأ الإنذار المبكر عن الأزمات التي قد تلحق بالقطاع :** تعتبر المعلومات القطاعية المقدمة من المحاسب المالي للإدارة من كل فترة زمنية ربع أو نصف سنوية بمثابة

إشـــارة بالإنـــذار المبكر لضرورة وضع الحل الواقي من الأزمة وتمشياً مع الدور المتقدم الذي يلعبه المحاسب في الآونة الأخيرة .

- **مبدأ التنبؤ الفعال عن أزمات القطاع :** يقصد به أن المحاسبة عن الأزمات يجب أن توفـــر للمحاسب معلومات وبيانات وأرقام قطاعية تمكنه من التنبؤ بالأزمة في فترة مبكـــرة مما يمكن الإدارة والأطراف المهتمة التي ترتبط بالشركة من القضاء علي الأزمـــة أو تقليل أثارها الضارة إلي أقصي حد وهذا يفرض علي المحاسبين أدوراً جديـــدة فـــي خدمـــة المجتمع وحل مشكلاته ، وكذلك خدمة مجتمع الشركات الذين يتعاملون معه .

- **مبدأ الإفصاح الكافي في المحاسبة عن الأزمات قطاعياً :** ويقصد به من حق قراء القوائم المالية القطاعية والإجمالية علي حداً سواء أن يعلموا بالأزمات سواء كانت جـــزئية أو كلية مما يدفع كثير من الأطراف الخارجية والداخلية للتوصل إلي حل للقضاء الجزئي أو الكلي للأزمة ، ولا شك أن الإفصاح الكافي عن الأزمات المالية يتمشى مع موضوعية المحاسب ونزاهته .

- **مـــبدأ التوصـــيل الفعال في المحاسبة عن الأزمات المالية قطاعياً :** ويقصد به أن المحاسب يقوم بتوصيل النتائج القطاعية التي توصل إليها عن الأزمات سواء جزئياً أو كلـــياً إلـــي مستخدمي القوائم المالية والإدارة حتى يتمكنوا من توفير مقترحات العلاج .

- **مبدأ القياس الموضوعي لأهداف المحاسبة عن أزمات كل قطاع :** تُعد موضوعية المحاســـب مـــن ناحية وموضوعية الأرقام المحاسبية التي توفرها القوائم القطاعية أمـــراً ضـــرورياً وحتمـــياً لهـــذا القياس ، كما أن نفعية المخرجات المحاسبية عن الأزمات تؤكد ضرورة موضوعية هذا القياس والإفصاح عنه بفعالية وكفاءة .

- **مبدأ التفاعل المستمر بين مستخدمي القوائم المالية والقطاعات :** يرتبط هذا المبدأ بمـــبدأ الإفصاح الشامل والتوصيل عن الأزمات ، حيث أن حدوث الأزمات يجعل المستخدمين والإدارة في تفاعل مستمر للتوصل إلي مقترحات علاج .

- **مبدأ جودة تنفيذ المحاسبة عن أزمات القطاع :** عند حدوث الأزمات المالية للشركات يتطلب من المحاسبين ضرورة الإلمام بالمهارات والخبرات المكتسبة والعلوم الاقتصادية والمالية المناسبة عن أزمات الشركات مما يتيح لهم القدرة علي قياس الأزمات والإفصاح عنها والتنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة والموضوعية وكذلك التقرير الفعال عنها .

- **مبدأ النفعية في المحاسبة عن الأزمات قطاعياً :** يقصد به أن المحاسبة عن الأزمات تفيد كافة الأطراف التي ترتبط مصالحها بالشركة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية ومما لاشك فيه أن ذلك يفيد في زيادة نفعية المخرجات المحاسبية عن الأزمات لهؤلاء الأطراف .

- **مبدأ التكلفة والعائد لقياس الأزمات والتنبؤ بها قطاعياً :** يقصد به لابد من تفوق عوائد مدخل القياس والتنبؤ بالأزمات المالية في الشركات عن التكاليف التي تتكبدها الشركة في قياس الأزمات .

- المقومات :

قبل عرض مقومات المدخل المقترح يجب أن يتصف المدخل بالخصائص التالية :

- **المرونة والقابلية :** يجب أن يكون المدخل المقترح ليس إطاراً فلسفياً فقط ، ولكن يكون قابلاً للتطبيق ويراعي الظروف المتعلقة بكل شركة .

- **الكفاية :** بمعني تقديم المعلومات الهامة والمؤثرة والكافية للمستفيدين والتي تساهم في تقييم أداء هذه القطاعات وبالتالي أداء المنشأة الإجمالي .

- **التكامل :** بمعني أن المعلومات القطاعية التي يوفرها المدخل المقترح يجب أن تحقق التكامل بين وجهتي نظر المعدين والمستخدمين حتى يتحقق الفائدة منها .

- **الملائمة :** وتعني أن المعلومات القطاعية المفصح عنها يجب أن يكون لها بعداً إضافياً مؤثراً في اتخاذ القرار ، وأن تكون هذه المعلومات واضحة وخالية من الغموض وممثلة للواقع الحقيقي للشركة .

ويـنوه الـباحث بأنه لأغراض تحقيق عمق المفاهيم والاعتماد على فروض المدخل المقـترح ومبادئه وتجسيداً للخصائص وحلاً للمشكلات* التي تواجه الإفصاح المحاسبي القطاعـي والذي سبق عرضها في متن البحث ، يقترح الباحث ضرورة توافر مجموعة مـن المتطلـبات اللازمـة لبناء نموذج الإفصاح المحاسبي القطاعي بالشركات ، وهذه المتطلبات هي :

١- توافر نظام محاسبي فرعي لكل قطاع من قطاعات الأنشطة أو القطاعات الجغرافية التابعة للشركة ، والذي يعد مصدراً أولياً للإفصاح القطاعي الإجمالي والذي يخضع للتحليل لاحقاً عند إعداد القوائم والتقارير المالية للشركة .

٢- توافـر أساليب كمية لتحديد نصيب كل قطاع من النفقات أو الأصول المشتركة مما يقلـل أخطـاء التقدير الشخصي ويحقق قدراً كبيراً من الموضوعية لهذا النوع من التقارير القطاعية لمستخدمي التقارير المالية ، ويُعد ذلك حلاً للمشكلة رقم (٧) من مشكلات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية المعروضة في متن البحث .

٣- تكامـل نظامي المحاسبة المالية والإدارية لإعداد التقارير القطاعية بشكل جيد حيث يعتمد إعداد هذه التقارير علي نوعين من المعلومات :

- معلـومات خارجـية عن عمليات المنشأة مع الغير (العملاء ، الموردين ومصادر التمويل) .
- معلومات داخلية عن الصفقات والعمليات الأخرى المتبادلة من القطاعات المختلفة .

٤- وجود نظام جيد لإعداد الموازنات علي مستوى القطاعات المختلفة بما يضمن عدم المبالغة في احتياجات هذه القطاعات وحسن استغل موارد المنشأة المادية والبشرية.

٥- الاعـتماد علـي استخدام المحاسبة علي أساس النشاط (ABC) كأحد الحلول لبيان الفلسفة المتبعة في تحديد أساس تخصيص التكاليف المشتركة علي القطاعات ، حيث يؤثـر نصـيب القطـاع من التكاليف العامة علي نتائج الدخل التشغيلي للقطاع ، وبالتالـي علـي تقسـيم أداء القطـاع عموماً ، حيث يُعد (ABC) أحدث الطرق

---

* يعتبر تقديم مقترحات لعلاج مشكلات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية جزءاً اساسياً من المدخل المقترح .

المستخدمة حالياً حيث يحاول الاقتراب من المباشر ، وذلك بربط التكاليف بأسباب ومسببات حدوثها ، ثم ربط الأنشطة بالمنتجات أو الخدمات التي تقدمها في ضوء مبدأ السببية .

٦- إعتماد التقارير القطاعية من مراقب الحسابات بحيث يمكن الاعتماد علي هذه التقارير من جانب مستخدمي التقارير المالية .

٢- مكونات المدخل المقترح للإفصاح المحاسبي القطاعي ودوره في التنبؤ بالأزمات المالية :

في ضوء المعايير المهنية والإصدارات المحاسبية الصادرة حديثاً ، والتي سبق تناولها في متن البحث ، ومن خلال دعائم المدخل المقترح بالإضافة إلي الحلول العلاجية لمشكلات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية يقدم الباحث ما يلي :

أ- طريقة عرض المعلومات في القطاعات الرئيسية للشركات وفقاً للمناطق الجغرافية . (المقترحة) .

ب-طريقة عرض المعلومات في القطاعات الثانوية للشركات وفقاً لقطاعات العمل . (المقترحة) .

أ- طريقة عرض المعلومات في القطاعات الرئيسية للشركة :

المعلومات	البيان	القطاع أ			القطاع ب			القطاع ج			القطاعات الأخرى			المجموع
		الفترة الحالية	الفترة السابقة	الفترة المماثلة	الفترة الحالية	الفترة السابقة	الفترة المماثلة	الفترة الحالية	الفترة السابقة	الفترة المماثلة	الفترة الحالية	الفترة السابقة	الفترة المماثلة	
المعلومات الأولى والتي تظهر إيرادات القطاع الخارجية والداخلية والناتجة الرئيسية الثانية والمصروفات المتعلقة القطاع وإجمالي أصول القطاع والمعلومات الخاصة بالربح التشغيلي	المبيعات الخارجية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	المبيعات الداخلية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الإجمالي المبيعات	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**	٠
	مصروفات القطاع (بما فيها الفائدة المدينة)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	مصروفات متعلقة القطاع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إجمالي أصول القطاع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إجمالي المصروفات	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**	٠
	الربح التشغيلي (بعد خصم المصروفات)	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**	٠
المعلومات الثانية تظهر بالتفصيل مبالغ الإيرادات وربحية القطاع من الشركات التابعة أو الأقسام غير التابعة وإذا أمكن تتبع مصروفات التمويل بشكل مفصل مبالغ الربح بعد المصروفات	مصروفات عامة أو تتعلق بالقطاع ككل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	مصروفات الفوائد	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إيرادات الفوائد													٠
	صافي الحصة في صافي ربح الشركات التابعة أو خسائر من الأقسام غير التابعة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	ربح أو خسائر القطاعات في الشركات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الضرائب													٠
	صافي الربح بعد الضرائب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المعلومات الثالثة وتهتم بإيضاح المعلومات الأخرى الهامة مثل أصول القطاع والالتزامات والاستثمارات في الشركات التابعة والأقسام الرئيسية والمصروفات غير النقدية الهامة بخلاف الإهلاك	معلومات أصول القطاع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	مشتركة أو شركات تابعة أصول الشركة غير المخصصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إجمالي الأصول	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الالتزامات القطاعات الالتزامات أخرى على الشركة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إجمالي الالتزامات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الإضافات لرأسمالي مصروفات غير نقدية بخلاف الإهلاك	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الإهلاك	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

ب-طريقة عرض المعلومات في القطاعات الثانوية للشركات :

القطاعة	المبيعات		إجمالي الأصول		الإضافات الرأسمالية	
	السنة الحالية	السنة الماضية	السنة الحالية	السنة الماضية	السنة الحالية	السنة الماضية
(س)	×	×	×	×	×	×
(ص)	×	×	×	×	×	×
(ع)	×	×	×	×	×	×
مناطق أخرى	×	×	×	×	×	×
الإجمالي	××	××	××	××	××	××
أصول غير مخصصة			××	××		
إجمالي الأصول			××	××		

تحتوي طريقة العرض علي ثلاثة عناصر هامة هي المبيعات وجملة الأصول والإضافات الرأسمالية ويرى الباحث أن مكونات المدخل المقترح يقوم علي الجمع بين أكثر من أساس لتقسيم الشركة غلي قطاعات ، كما أنه يجب إجراء التسويات اللازمة بين إيرادات القطاعات المختلفة والإيرادات الكلية علي مستوى الشركة ، وكذلك الربح التشغيلي علي مستوى القطاعات وعلي المستوى الكلي وصافي الربح بين القطاعات والشركة ككل .

٣- المعلومات القطاعية ودورها في التنبؤ بالأزمات المالية :

تهتم الدراسات المالية *(د. احمد لطفي غريب ، ٢٠٠١ – د. هشام حسبو ، ٢٠٠٤ – د. وليد الشبياني ، ٢٠٠٦)* المختلفة بصورة عامة بشأن الأداء المالي للشركات الناجحة حيث أن مرور الشركات بالأزمات المالية إنما هو حالة استثنائية ، ولكن في السنوات الأخيرة بدأت الكثير من هذه الدراسات تهتم بدراسة أسباب العسر المالي Insolvency أو الفشل Failure والإفلاس Bankruptcy حتى يمكن التنبؤ بهذه الحالات مستقبلاً وحتى تتمكن الإدارة من مواجهتها قبل وقوعها وكيفية علاجها.

وبينما يشير الفشل والعسر المالي إلي الحالة التي ينخفض فيها العائد علي الاستثمار عن تكلفة الأموال في فترة معينة وبصورة متتالية بحيث يترتب علي ذلك عجز المنشأة عن الوفاء بالالتزاماتها قصيرة الأجل ، ولكن في حالة الإفلاس فإن قيمة إجمالي خصوم الشركة تفوق قيمة إجمالي الأصول في حالة ما تكون قيمة صافي حقوق الملكية سالبة وذلك يعني عجز الشركة عن سداد ديونها ، ومن ثم إعلان إفلاسها قانونياً أو اتخاذ إجراءات إدارية لتصفيتها .

ولقد وضحت لجنة البورصة الأمريكية SEC شروطاً خاصة للإفصاح عن المعلومات التشغيلية ، وذلك لكي يستفيد منها الأطراف المختلفة ، وذلك بإصدارها المعيار رقم SEC. 61 ومن أهم هذه المعلومات ما يلي : (*د. فردريك تشوي ، كارول آن فروست ، جاري مسك ، ٢٠٠٤*) .

- معلومات من جملة مبيعات الأصناف المختلفة .
- معلومات عن أعداد وتوزيع ومستويات العمال الوظيفية .
- معلومات عن الطاقة الإنتاجية والتسويقية الفعلية وخطوط التشغيل .
- معلومات عن طرق التوزيع والمنافذ الرئيسية المتعددة .
- سياسات التشغيل والتقاعد وترك الخدمة والمكافآت .

لذلك فالتوجيه الرابع للاتحاد الأوربي (EU) قد ركز علي أن القوائم والتقارير المالية للشركة يجب أن تعطي مؤشرات عن الموقف المالي وتطورات الشركة في المستقبل .

وتشمل المعلومات ما يلي :

١- معلومات خططية عن الإنفاق الاستثماري ، والتي تؤثر علي أوضاع الشركة تأثيراً كبيراً ، سواء في الحاضر أو المستقبل القريب والبعيد ، ومن أمثلة ذلك ، التأثير علي التركيبة التشغيلية ، نسب السيولة الحالية والمستقبلية ، وكذلك نتائج الأعمال في الحاضر والمستقبل .

٢- معلـومات عـن طبيعة العمليات ، والتي تختص بمعلومات عن أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركة والأسواق الرئيسية والمناطق الجغرافية وتقييم الإدارة وتـوقعاتها للتغيـرات في الظروف الاقتصادية ومدى حساسية منتجاتها أو أسواقها للتغير في تلك الظروف .

٣- معلـومات عـن درجـة التركيز ، وتتضمن الإفصاح عن معلومات متعلقة بدرجة التركيـز علي منتجات معينة أو أصول ، وكذلك الإفصاح عما إذا كان هذا التركيز يعـرض المشـروع لازمات مالية أو هذا التركيز له تأثير علي التدفقات النقدية أو نـتائج الأعمـال في الأجل القصير بشرط أن يكون احتمال حدوث هذا التركيز ذو تأثيـر معقـول ، بالإضافة إلي ما سبق يجب الإفصاح عن خطط الإدارة للعمليات المستقبلية والأرباح أو الخسائر المتوقعة .

ويرى الباحث أنه بالنظر للمعلومات المطلوب الإفصاح عنها حتى تعطي للمستثمرين تبصره مستقبلية ، وأنها ركزت علي المعلومات القطاعية ، والمعلومات الداخلية الأخرى التي تفيد في عملية الاستثمار ، لذلك فالمعلومات عن القطاعات الهامة والجوهرية للشركة تفيد في التنبؤ بالأزمات المالية التي تتعرض لها الشركة ، وذلك علي اعتبار أن الأزمات المالية الكلية التي تتعرض لها الشركة إنما تمثل المتوسط المرجح للازمات التي يتعرض لها كل قطاع داخلي علي حدة ، وبالتالي فإن تعدد القطاعات وتباين عوائدها يحقق مزايا التنوع ويقلل من الأزمات المالية .

وبالإضافة إلي ما سبق توجد عدة دراسات أكدت علي أهمية المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية منها :

دراسة *Nam and Jinn . 2008* اهتمت بتوضيح اثر التنوع الدولي علي قياس حدة الأزمـات المالية للشركة ، وقدمت الدراسة نموذج يوضح تأثير التنوع الدولي علي قياس الأزمات المالية وخلصت الدراسة إلي :

- أن زيادة درجة التنوع الدولي تزيد من حدة الأزمات المالية للشركة .

- أن الإدارة يمكـنها التأثيـر فـي الأزمات المالية من خلال إستراتيجية متنوعة للاستثمارات الدولية .

أما دراسة *Sharma . 2006* فقد استخدمت أسلوب السلاسل الزمنية في اختبار مدى تأثيـر إفصـاح القطاع الجغرافي علي التنبؤ بالأزمات المالية ، وتوصلت إلي أن هناك ارتباط بين الإفصاح عن معلومات القطاع الجغرافي والأزمة المالية للمنشأة .

أما دراسة *Koh . 2007* فقد فحصت التأثير الاقتصادي للإفصاح عن بيانات القطاع علـي كـلاً من معتقدات المحللين الماليين وتباين الأسعار وعلاقاتها بالأزمات المالية ، وخلصـت الدراسة إلي أن الإفصاح عن بيانات القطاع اقترنت بتقلص الأزمات ، كما أن انحرافات تقديرات المحللين الماليين كانت اقل مقارنة بحالة عدم الإفصاح القطاعي ، وقد أجرى كلاً من *(Mensah. 2006 – Zavgren. 2008)* ، دراسة لفحص أثر الإفصاح عن معلومات القطاع الجغرافي علي قياس درجة الأزمات المالية التي تتعرض لها الشركة ، وتوصلاً إلي أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يقلل من حالة عدم التأكد ويخفض من حجـم الأزمـات ، كمـا يؤدي إلي تخفيض تكلفة رأس المال ، كما أن معلومات القطاع الجغرافي مثلها مثل معلومات قطاع العمل لهما نفس التأثير علي قياس الأزمات المالية .

ويؤكد *(د. وائل الراشد ، ٢٠٠٦)* في دراسته ، والتي أعتمدت علي ضرورة معالجة الأزمة المالية التي يمر بها سوق الأوراق المالية الكويتي حيث حدد مجموعة من النسب المحاسبية المقترحة للتنبؤ بالأزمات المالية في الشركات الكويتية علي النحو التالي:

- **المجموعة الأولي :**
  - نسبة الأصول الثابتة / حقوق الملكية .
  - نسبة حقوق الملكية / رأس المال المدفوع .
  - نسبة الربح من العمليات الأخرى / صافي الربح الكلي .

حـيث تنخفض النسبة الأولى عند حدوث الأزمات وترتفع النسبة الثانية والثالثة عند حدوث الأزمات .

- **المجموعة الثانية :**

- نسبة الأصول المتداولة / إجمالي الأصول .
- نسبة الأصول الثابتة / القروض طويلة الأجل .
- نسبة الأصول السريعة / الخصوم المتداولة .
- نسبة الاستثمارات / رأس المال العامل .
- نسبة حقوق الملكية / إجمالي الأصول .
- نسبة صافي الربح / حقوق الملكية .

حيث تنخفض النسب السابقة في حالة حدوث الأزمات المالية وذلك علي مستوى كل قطاع .

هـذا وأكدت الدراسات التالية *(د. منير هندي ، ٢٠٠٣- د. وليد الشيباني ، ٢٠٠٦)* أنه يوجد خمس نسب ثبت إحصائياً مقدرتها علي التنبؤ بالإفلاس المالي وهي:

- صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول .
- الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول .
- نسبة رأس المال العامل / إجمالي الأصول .
- نسبة المبيعات إلي إجمالي الأصول .
- نسبة القيمة السوقية لأسهم رأس المال / إجمالي الخصوم .

كمـا أن هـناك بعض المؤشرات التي يمكن أن تتنبأ بالتعثر المالي وهي : *(د. محمد نجيب زكي ، ١٩٩٣)*

- عدم كفاية رأس المال العامل .
- زيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة .
- إنخفاض النصيب السوقي للشركة .
- زيادة نسب المخزون .
- عدم التجديد في مصادر التمويل الداخلية .
- الاعتماد المتزايد علي مصادر التمويل الخارجية (الاقتراض) .
- انخفاض القدرة التنافسية للشركة .
- ارتفاع معدل إحلال الأصول الثابتة .

فـــي الوقت الذي أكدت فيه دراسة (*د. أسامة الصادق ، ٢٠٠٦*) ، وهي احد الدراسات الرائدة الحديثة في هذا المجال أن خبراء الاستثمار والمحللين المالية يصنفون المؤشرات المتعلقة بقياس الكفاءة المالية والاقتصادية للوحدة الاقتصادية إلي ثلاثة مجموعات كالأتي:

المجموعة الأولي	المجموعة الثانية	المجموعة الثالث
مؤشرات التكوين المالي والاقتصادي لتحليل المخاطر المالية والرأسمالية	مؤشرات الربحية	مؤشرات التدفقات النقدية لتحليل القدرة على تحليل صافي تدفقات نقدية معتمدة على سياسات الإدارة
١- نسبة الأصول الثابتة/ إجمالي الأصول . ٢- نسبة القروض طويلة الأجل/ حقوق الملكية . ٣- نسبة القروض قصيرة الأجل/ حقوق الملكية . ٤- نسبة الأصول المتداولة/ الأصول الثابتة . ٥- نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول . ٦- نسبة حقوق الغير/ حقوق الملكية .	١- قيمة مضاعف سعر السهم ٢- قيمة مضاعف السعر السوقي/التوزيعات ٣- قيمة الربحية الرأسمالية للسهم ٤- نسبة صافي الربح/إيرادات المبيعات . ٥- نسبة صافي الربح/ حقوق الملكية . ٦- نسبة الأرباح الموزعة/ رأس المال .	١-عائد السهم من التدفقات النقدية التشغيلية . ٢-عائد السهم من التدفقات النقدية الاستثمارية . ٣-عائد السهم من التدفقات التمويلية . ٤-عائد السهم /صافي التدفقات النقدية .

وبالإضـــافة إلي ما سبق ، يؤكد الباحث علي أنه يوجد تأثير للإفصاح عن المعلومات القطاعـــية ، والتـــي تســـاهم فـــي التنبؤ بالأزمات المالية للشركات ، وأنه لا غني عن المعلومات القطاعية الفعلية التي تتمثل في :

- معدل الزيادة في ربحية السهم ، معدل العائد الحالي من التوزيعات ، نسبة العائد/ الأصول ، نسبة الربح التشغيلي / المبيعات ، نسبة صافي الربح / المبيعات ، معدل العائد علي الاستثمار ، قيمة الدخل المتبقي ومعدل التغطية النقدية ، هذا فضلاً عن معلومات عن الإيرادات من العملاء خارج الشركة أو من التحويلات بين القطاع، معلومات عن أرباح أو خسائر التشغيل للقطاع ، معلومات عن الأصول المخصصة

للقطـــاع ، معلـــومات عـــن التزامات القطاع ، معلومات عن السياسات المحاسبية المستخدمة ، معلومات عن التدفقات النقدية للقطاع .

ومعلومات مستقبلية تتمثل في :

معـــدل الـــزيادة فـــي ربحية السهم مستقبلاً ، النظرة الاقتصادية المستقبلية للشركة ، الـــزيادة المتوقعة في المبيعات مستقبلاً ، التدفقات النقدية المستقبلية للشركة ، معدل العائد المـــتوقع مـــن التوزيعات ودرجات المخاطرة المحتملة ، كما يؤكد الباحث أن المعلومات القطاعـــية التي تساهم في إيجاد هذه النسب والمعدلات تتلخص في : الأصول الجارية ، الأصـــول المـــتداولة ، الأصول الثابتة والتكاليف الرأسمالية الجارية ، إجمالي الأصول ، الخصـــوم المـــتداولة ، الديـــون طويلة الأجل والأعباء المترتبة عليها ، التدفقات النقدية التشـــغيلية ، المبيعات القطاعية ، تكلفة البضاعة المباعة ، الهامش الإجمالي ، أرباح أو خسائر التشغيل ، أي عوائد وخسائر غير متكررة ناتجة عن نشاط القطاعات .

وإنطلاقاً مما سبق يختتم الباحث المدخل المقترح للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية بهدف التنبؤ بالأزمات المالية بعرض المزايا التي تتحقق عند تطبيقه :

١. زيادة كفاءة وفعالية البيانات والمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالأزمات المالية للشركات وتفعـــيل دور المحاســـب من خلال مجموعة من النسب المحاسبية ، والتي تعكس بـــدورها درجـــة الأزمة مما يزيد من كفاءة وفاعلية البيانات المحاسبية للحكم علي درجة الأزمة التي تواجهها هذه الشركات .

٢. المـــدخل المقترح يمكن من استخدام نسب ومؤشرات علي مستوى القطاع لها دلالة وفائدة لمستخدم المعلومات ، فمثلاً استخراج نسبة مبيعات القطاع / المبيعات الكلية للشـــركة ، أو نسبة تحويلات القطاع / مبيعات القطاع ، أو نسبة المبيعات الداخلية للقطـــاع/ مبـــيعاته الخارجية كلها تساعد المحلل المالي وتوفر له دلائل متنوعة ، إضـــافة إلـــي أنـــه باستطاعته أن يجري تحليلاً للأصول أو الخصوم علي مستوى القطاع .

٣. الإفصاح القطاعي المحدد والواضح وذو الدلالة عن الأزمات المالية التي تتعرض لها الشركات ، مما يجعل مستخدمي القوائم المالية أكثر قدرة ودراية ووعياً لهذه الأزمات وأثرها علي استمرارية الشركات من عدمها .

٤. توفير خاصية الإنذار المبكر عن الأزمات المالية للشركات مما ينبه الأطراف المرتبطة باتخاذ كافة الإجراءات والقرارات الوقائية لمنع حدوث الأزمات أو محاولة علاجها .

٥. زيادة درجة الوعي المحاسبي للإدارة عن الأزمات وأهمية معالجتها مما يؤدي إلي زيادة درجة الإقناع لديها باتخاذ كافة الإجراءات والقرارات الوقائية للحد من الأزمات المالية .

٦. توفير مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ والمقومات ، والتي يمكن للأطراف الداخلية والخارجية أن تستخدمها كركيزة للحكم علي وجود الأزمات المالية من عدمه علي مستوى القطاعات المختلفة للشركة .

٧. زيادة رقعة الخدمات التي يقدمها علم ومهنة المحاسبة لجمهور المستخدمين مما يؤدي إضافة جديدة ومما يزيد من درجة قبول المهنة وتقبلها في حل المشكلات المجتمعية.

٨. التقرير عن وجود الأزمات من المحاسب لإدارة الشركة بناءاً علي الأرقام التي يستنبطها من القوائم المالية القطاعية ، وهذا بدورة يجعل مراقب الحسابات يشعر بتقريره وجود أزمات من عدمه للمستخدمين ، وهذا يقلل من فجوة التوقعات .

٩. زيادة ثقة المستثمرين – محلياً وعالمياً – في المعلومات المحاسبية للشركات المصرية ، الأمر الذي يساهم في تنشيط الاستثمارات المباشرة المصرية والعربية والأجنبية نحو الاستثمار في مصر ، والذي ينعكس إيجابياً علي تنشيط البورصة المالية .

القسم الثاني : دراسة اختباريه لقياس دور الإفصاح القطاعي في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات المصرية

ويشتمل علي :

أولاً – دوافع الاختيار لعينة الدراسة .

ثانياً – مجتمع وعينة الدراسة والأداة المستخدمة لجمع البيانات .

ثالثاً – اختبارات الفروض .

ويتناول الباحث النقاط السابقة تفصيلاً :

أولاً – دوافع الاختيار لعينة الدراسة :

تعاني العديد من شركات قطاع الأعمال العام من اختلال لهياكلها المالية والتمويلية ويتضح ذلك من الجدول التالي :*

جدول (١)

الهياكل المالي لشركات عينة الدراسة

الشركة القابضة	الشركات التابعة	رأس المال	الديون المتراكمة	الخسائر
١- القابضة للصناعات الغذائية	٢٢	٢٣٣٤٤٤٠٠	١٢٩٠٢٧١	١٧٣٨٢
٢- القابضة للنقل البحري والبري	١٢	٩١٨٦٦٣	٢٠٥٦٢٧	٥١٨٤٥
٣- القابضة للغزل والنسيج	٣٨	٦٥١٦١٣	١٣٩٧٩٨١٨	٢١٩٠١٥٥
٤- القابضة للتجارة	١١	١٢٩٠٠٠	١٤٦٦١١٤	١٧٢١٤٠
٥- القابضة للصناعات الكيماوية	٢٤	١٧٣٩٧٠٥	٤١٨٣٨٣٦	١٦٤٨٠٣
٦- القابضة للصناعات المعدنية	١٨	٢١٩٩٨٤	٨٤٠١٠٦٨	١٧١٠٦١
٧- القابضة للسياحة والسينما	٥	٩٢٧٥٠٠	٢١٠٠	---
٨- القابضة للصناعات الدوائية	١٢	٥٧٤٤٠٠	٤٤٦٧٠٧	---
٩- القابضة للتشييد	١٨	٦٦٥٦٧١	١٩١٤٨٣١	٢٢٥٢٧
الإجمالي	١٦٠	١٠١٤٠١٣٦	٣١٨٩٠٣٧٢	٢٧٨٩٩١٣

* المصدر : مركز معلومات قطاع الأعمال – وزارة الاستثمار – القاهرة – ٢٠٠٥ .

ويتضح من الجدول السابق أنه يبلغ رأس مال تلك الشركات حوالي ١٠ مليار جنيه، بينما بلغت ديونها المتراكمة حوالي ٣٢ مليار جنيه ٢٠٠٥/٦/٣٠ ، كما بلغت خسائرها في نفس التاريخ حوالي ٣ مليار جنيه ، وقد أثر هذا الخلل في الهياكل المالية والخسائر المتراكمة على مستوى كفاءة هذه الشركات مما أدى إلي وجود تدني واضح في أدائها المالي والتشغيلي وعدم قدرتها علي المنافسة في السوق وتعرضها للأزمات المالية مما يجسد مشكلة البحث ، ومما يؤكد تفاقم هذه المشكلة أن هناك زيادة في مديونية هذه الشركات لدى البنوك حيث بلغت قروض هذه الشركات في البنوك حوالي ١٩ مليار جنيه حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ ، كما بلغت الفوائد علي المبالغ المسحوبة في هذا التاريخ حوالي مليار جنيه .

ثانياً – مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من كل من :

(١) معدي القوائم المالية : ويمثلهم المديرين الماليين بالشركات السابقة في الجدول .

(٢) مستخدمي القوائم المالية : وقد تم اختيار شركات السمسرة في الأوراق المالية والمقيدين في بورصة الأوراق المالية (القاهرة – الإسكندرية) كعينة ممثلة لمستخدمي القوائم ويرجع السبب في اختيارهم :

- أن كل المعاملات التي تتم علي الأوراق المالية سواء المقيدة ، أو غير المقيدة بالبورصة لابد أن تكون عن طريق سمسار (Licensed Broker) .
- تتوافر لدى سماسرة الأوراق المالية الخبرة العملية في مجال استخدام وتحليل القوائم والتقارير المالية التي تصدرها الشركات وتفسير المعلومات المحاسبية الواردة بها مما يجعلهم عينة مناسبة للدراسة .

ويحتوي الجدول التالي علي عينة الدراسة :

فئة الدراسة	عينة الدراسة الصحيحة	
	عدد	نسبة
المعدين	٧٠	٥٣,٨
المستخدمين	٦٠	٤٦,٢
الإجمالي	١٣٠	١٠٠

هذا وقد تم تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه عن طريق قائمة استقصاء وجهت إلي مجتمع الدراسة ، وقد صممت الأسئلة ببساطة ووضوح وقد تم استخدام اختبار كلمجروف – سميرنوف وأسلوب الانحدار المتدرج والبسيط هذا فضلاً عن الوسط الحسابي والانحراف المعياري .

ثالثاً- اختبارات الفروض:

تم اختبار فروض الدراسة على النحو التالى:

الفرض الأول :

" لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية "

يعرض جدول رقم (2) الإحصاء الوصفى لأراء عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح القطاعي حسب العلاقة بالقوائم المالية (معدى القوائم المالية ــ مستخدمى القوائم المالية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط أراء معدى القوائم المالية حول العنصر " المساعدة في تقدير مخاطر الاستثمار والتنبؤ بالأزمات المالية (الموقف المالي)" بمتوسط (4.74) وانحراف معيارى(0.44) ،بينما اهتم مستخدمى القوائم المالية بالعنصر " تطوير الجانب الإعلامي للوظيفة المحاسبية" بمتوسط (4.72) وانحراف معيارى(0.45) ، ويتضح من الجدول انخفاض الانحراف المعيارى يدل على انخفاض التباين بين أراء كل فئة من فئتى الدراسة، ويتضح أن أهم العناصر من وجهة نظر فئتى الدراسة هى:

من وجهة نظر معدى القوائم المالية:

- المساعدة في تقدير مخاطر الاستثمار والتنبؤ بالأزمات المالية (الموقف المالي)
- المساعدة في توفير بيانات قابلة للمقارنة بين المنشآت ذات القطاعات المتماثلة.
- دعم المعلومات المحاسبية الممثلة لنتائج الأعمال والمركز المالي وزيادة الرقعة الافصاحية

من وجهة نظر مستخدمى القوائم المالية:

- تطوير الجانب الإعلامي للوظيفة المحاسبية
- المساهمة في اتخاذ قرارات الاستثمار مع تبصير مستخدمي المعلومات وتقد
  كامل عن طبيعة عمليات المنشأة
- المساعدة في تقدير مخاطر الاستثمار والتنبؤ بالأزمات المالية (الموقف المال
- المساعدة في توفير بيانات قابلة للمقارنة بين المنشآت ذات القطاعات المتماث
- المساعدة في زيادة الاعتماد علي المعلومات القطاعية يمكن من التنبؤ با
  والمبيعات

ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط أراء فئتى الدراسة (معدى القوائم الم
مستخدمى القوائم المالية)، تم استخدام اختبار كلمنجروف ــ سميرنوف، وذلك
عدم وجود فرق بين أراء فئتى الدراسة حول أهمية الإفصاح القطاعي، ويعرض
نتائج الاختبار.

جدول رقم (2)

الإحصاء الوصفى ونتائج الاختبار

أهمية الإفصاح القطاعي

العناصر	معدى القوائم المالية		مستخدمى القوائم المالية		نتائج الاختبار		
	وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى	Kolmogorov-Smirnov Z	P-Value	المعنوية
عم المعلومات المحاسبية الممثلة لنتائج أعمال والمركز المالي وزيادة الرقعة افصاحية	3.73	0.45	3.27	0.45	2.625	.000	معنوى
مساهمة في اتخاذ قرارات الاستثمار مع صير مستخدمي المعلومات وتقديم فهم امل عن طبيعة عمليات المنشأة	3.26	0.44	4.67	0.48	4.222	.000	معنوى
لوير الجانب الإعلامي للوظيفة محاسبية	3.53	0.5	4.72	0.45	4.074	.000	معنوى
مساهمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية مستقبلية	3.43	0.63	3.28	0.45	.420	.995	غير معنوى
مساعدة في توفير بيانات قابلة للمقارنة ن المنشآت ذات القطاعات المتماثلة .	3.9	0.54	3.73	0.45	.568	.903	غير معنوى
مساعدة في تقدير مخاطر الاستثمار التنبؤ بالأزمات المالية (الموقف المالي)	4.74	0.44	4.3	0.83	1.326	.059	معنوى*
مساعدة في زيادة الاعتماد علي معلومات القطاعية يمكن من التنبؤ لأرباح والمبيعات	3.24	0.43	3.73	0.82	1.462	.028	معنوى
نب الاستثمارات في قطاع معين من طاعات الشركة	2.27	0.45	2.52	0.5	1.394	.041	معنوى
قيق فهم أفضل لأداء الشركة في ماضي	2.7	0.73	2.82	0.85	.717	.682	غير معنوى
قيق المزيد من الدقة للمحللين الماليين ي عمل تصورات أفضل للمستقبل	2.51	0.88	2.52	0.5	1.475	.026	معنوى
يم الجدارة الائتمانية للشركة لإدارة في تقييم أداء العاملين	3.5	0.5	3.28	0.45	1.232	.096	معنوى*

* معنوى عند مستوى معنوية 10%

يتضح من الجدول معنوية الفرق بين متوسط أراء فئتى الدراسة حول معظم العنا
عند مستوى معنوية، 5% ، 10% حيث أن قيم P-Value أقل من مستوى المعنو
مما يدل على عدم وجود إختلاف بين أراء فئتى الدارسة (معدى القوائم المالي
مستخدمى القوائم المالية) حول أهمية الإفصاح القطاعي.

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الأول وصحة الفرض البديل:

" توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول أهمية الإفصاح القطاعي"

الفرض الثاني:

"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول تأثير مشكلات الإفصاح القطاعي علي جودة المحتوى الإعلامي للتقارير السنوية"

يعرض جدول رقم (3) الإحصاء الوصفى لاراء عينة الدراسة حول تأثير مشكلا
الإفصاح القطاعي علي جودة المحتوى الإعلامي للتقارير السنوية حسب العلاقة بالقوا
المالية (معدى القوائم المالية ــ مستخدمى القوائم المالية)، ويتضح من الجدول ارتفا
متوسط أراء معدى القوائم المالية حول العنصر " تحديد عدد ونوعية القطاعات التي يتم
الإفصاح عنها" بمتوسط (4.69) وانحراف معيارى(0.47) ،بينما اهتم مستخدمى القو
المالية بالعنصر " وجود تعارض في الآراء حول إمكانية عرض المعلومات القطاعية
القوائم الفترية." بمتوسط (4.77) وانحراف معيارى(0.43) ، ويتضح من الجد
انخفاض الانحراف المعيارى يدل على انخفاض التباين بين أراء كل فئة من فئ
الدراسة، ويتضح أن أهم العناصر من وجهة نظر فئتى الدراسة هى:

من وجهة نظر معدى القوائم المالية:

- تحديد عدد ونوعية القطاعات التي يتم الإفصاح عنها.
- عدم تحديد موقع مناسب لعرض المعلومات القطاعية
- عدم تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها نتيجة اختلاف الأحكا
المهنية في هذا الصدد

- وجود تعارض في الآراء حول إمكانية عرض المعلومات القطاعية في القوائم الفترية

جهة نظر مستخدمى القوائم المالية:

- وجود تعارض في الآراء حول إمكانية عرض المعلومات القطاعية في القوائم الفترية.
- عدم تحديد موقع مناسب لعرض المعلومات القطاعية
- عدم تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها نتيجة اختلاف الإصدارات المهنية في هذا الصدد
- تحديد عدد ونوعية القطاعات التي يتمن الإفصاح عنها.

ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط أراء فئتى الدراسة (معدى القوائم المالية ــ خدمى القوائم المالية)، تم استخدام اختبار كلمنجروف ــ سميرنوف، وذلك لاختبار وجود فرق بين أراء فئتى الدراسة حول تأثير مشكلات الإفصاح القطاعي علي جودة توى الإعلامي للتقارير السنوية، ويعرض الجدول نتائج الاختبار.

جدول رقم (3)

الإحصاء الوصفى ونتائج الاختبار لتأثير مشكلات الإفصاح القطاعي

علي جودة المحتوى الإعلامي للتقارير السنوية

الصعوبات	معدى القوائم المالية		مستخدمى القوائم المالية		نتائج الاختبار		
	وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى	Kolmogorov-Smirnov Z	P-Value	المعنوى
الإضرار بموقف الشركة مع المنافسين أو النقابات العمالية أو العملاء	2.57	0.65	2.3	0.46	1.056	.215	غير معنوى
تعقيد الحسابات والقوائم والاختلاف في تخصيص التكاليف المشتركة بين القطاعات .	3.3	0.46	3.12	0.74	1.232	.096	معنوى
تحديد عدد ونوعية القطاعات التي يتمن الإفصاح عنها .	4.69	0.47	4.28	0.83	1.326	.059	معنوى
تذبذب العوائد بين القطاعات في الشركات نتيجة عدم ثبات أسس التقسيم	3.76	0.43	3.52	0.5	1.367	.048	معنوى
عدم تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها نتيجة اختلاف الإصدارات المهنية في هذا الصدد	4.49	0.88	4.72	0.45	1.462	.028	معنوى
عدم تحديد موقع مناسب لعرض المعلومات القطاعية	4.54	0.85	4.75	0.44	1.299	.068	معنوى
وجود تعارض في الآراء حول إمكانية عرض المعلومات القطاعية في القوائم الفترية.	4.46	0.9	4.77	0.43	1.543	.017	معنوى
مشاكل مراجعة القوائم والتقارير القطاعية	3.03	0.7	3.23	0.43	1.299	.068	معنوى
نقص وعدم صحة المعلومات القطاعية	3.57	0.53	3.95	0.62	1.286	.073	معنوى

* معنوى عند مستوى معنوية 10%

يتضح من الجدول معنوية الفرق بين متوسط أراء فئتى الدراسة حول معظم الصعوبات عند مستوى معنوية، 5% ، 10% حيث أن قيم P-Value أقل من مستوى المعنوية، ممايدل على عدم وجود اختلاف بين أراء فئتى الدارسة (معدى القوائم المالية –

مستخدمى القوائم المالية) حول تأثير مشكلات الإفصاح القطاعي علي جودة المحتوي الإعلامي للتقارير السنوية .

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الثانى وصحة الفرض البديل:

" توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول تأثير مشكلات الإفصاح القطاعي علي جودة المحتوى الإعلامي للتقارير السنوية"

الفرض الثالث:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات"

لاختبار هذا الفرض تم اختبار الفرضين الفرعيين التاليين:

الفرض الفرعى الأول:

" لا يوجد تـــأثير ذو دلالة إحصائية بين مكونات المدخل المقترح للإفصاح القطاعى والتنبؤ بالأزمات المالية بالشركات"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار المتدرج، حيث يتم تحديد أهم عناصر كل مكون من مكونات المدخل المقترح التى تؤثر فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات)، يعرض جدول رقم(4) تقديرات نماذج الانحدار المتدرج.

ويتضـــح من الجدول معنوية نماذج الانحدار المقدرة من خلال اختبار F والقيمة الاحتمالـــية.sig هى (0.000) لجميع النماذج، وكذلك يتضح معنوية معاملات الانحدار من خلال اختبار t والقيمة الاحتمالية له.

ويتضـــح من الجدول أن أهم المفاهيم بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- مفهوم الوعي المحاسبي للإدارة عن الأزمات والاقتناع به
- مفهوم اختلال نمط التكاليف
- مفهوم الانعكاس المحاسبي للازمات المالية
- مفهوم انخفاض الربحية وتزايد الخسائر وتراكمها

ومعامل التحديد (0.862) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 86.2% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات).

ويتضح من الجدول أن أهم الفروض بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر على المتغير التابع هى:

- فرض توافر مؤشرات التحليل المالي
- فرض توافر معايير للمحاسبة عن الأزمات المالية والإفصاح عنها
- فرض الإفصاح عن الأزمات المالية يتلاءم ويتسق وتحقيق الشركة لأهداف النمو والتطور
- فرض إمكانية التقرير عن الأزمات المالية
- فرض الاعتراف بالإيراد
- فرض قياس النفقات
- فرض الوحدة المحاسبية

ومعامل التحديد (0.931)بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 93.1% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات).

جدول رقم(4)
تقديرات نماذج الانحدار المتدرج

	معامل التحديد R^2	F (sig.)	المتغيرات المستقلة في النموذج	التقديرات			
					β	t	Sig.
المفاهيم	0.862	148.117 (0.000)	x3.1.1 x3.1.5 x3.1.2 x3.1.3	Constant	2.155	20.130	.000
				x3.1.1	.247	15.113	.000
				x3.1.5	.191	9.412	.000
				x3.1.2	.068	4.833	.000
				x3.1.3	.103	4.661	.000
الفروض	0.931	236.012 (0.000)	x3.2.8 x3.2.3 x3.2.5 x3.2.9 x3.2.4 x3.2.6 x3.2.2	Constant	.308	2.500	.014
				x3.2.8	.107	2.821	.006
				x3.2.3	.215	10.172	.000
				x3.2.5	.049	3.434	.001
				x3.2.9	.056	4.613	.000
				x3.2.4	.272	7.411	.000
				x3.2.6	.075	5.991	.000
				x3.2.2	.144	4.701	.000
المبادئ	0.972	849.50 (0.000)	x3.3.7 x3.3.10 x3.3.5 x3.3.2 x3.3.1	Constant	2.645	47.826	.000
				x3.3.7	.302	33.008	.000
				x3.3.10	.223	26.887	.000
				x3.3.5	.111	14.654	.000
				x3.3.2	.047	4.972	.000
				x3.3.1	.034	4.008	.000
المقومات	0.867	133.307 (0.000)	x3.4.6 x3.4.4 x3.4.1 x3.4.2 x3.4.5 x3.4.7	Constant	2.383	8.576	.000
				x3.4.6	.477	17.003	.000
				x3.4.4	.143	3.310	.001
				x3.4.1	.129	7.757	.000
				x3.4.2	.274	7.567	.000
				x3.4.5	-.219	-5.531	.000
				x3.4.7	.069	2.823	.006
المزايا	0.924	303.620 (0.000)	x3.5.1 x3.5.6 x3.5.3 x3.5.8 x3.5.5	Constant	3.332	35.619	.000
				x3.5.1	.190	15.331	.000
				x3.5.6	.161	17.387	.000
				x3.5.3	.101	6.229	.000
				x3.5.8	.125	7.004	.000
				x3.5.5	.084	6.197	.000

ويتضـــح مـــن الجدول أن أهم المبادئ بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- مبدأ التفاعل المستمر بين مستخدمي القوائم المالية والشركات.
- مبدأ التكلفة والعائد لقياس الأزمات والتنبؤ بها.
- مبدأ التوصيل الفعال في المحاسبة عن الأزمات المالية
- مبدأ الإنذار المبكر عن الأزمات المالية
- مبدأ تعدد أدوات المحاسبة عن الأزمات المالية

ومعامـــل الـــتحديد (0.972)بمعنـــى أن المتغيـــرات المستقلة تفسر 97.2% التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات).

ويتضـــح من الجدول أن أهم المقومات بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- استخدام ABC في تحديد تخصيص التكاليف المشتركة بين القطاعات
- تكامل نظامي المحاسبة المالية والإدارية
- ضرورة استخدام أساليب كمية
- ضرورة توافر أساليب تحليلية وتقليل البنود العامة
- وجود نظام جيد لإعداد الموازنات علي مستوى القطاعات المختلفة
- اعتماد التقرير القطاعي من مراقب الحسابات لضمان المصداقية

ومعامـــل الـــتحديد (0.867) بمعنـــى أن المتغيرات المستقلة تفسر 86.7% التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات).

ويتضـــح مـــن الجدول أن أهم المزايا بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- زيادة كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالأزمات المالية
- زيادة رقعة الخدمات التي يقدمها علم ومهنة المحاسبة

- توفير خاصية الإنذار المبكر عن الأزمات المالية
- التقرير عن وجود الأزمات من المحاسبين لإدارة الشركة بناء علي الأرقام المستخرجة من القوائم القطاعية
- توفير مجموعة من المفاهيم الملائمة لوجود علاقة بين الإفصاح القطاعي والتنبؤ بالأزمات.

ومعامل التحديد (0.924)بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 92.4% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات).

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعى الأول وصحة الفرض البديل:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مكونات المدخل المقترح للإفصاح القطاعى و التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات"

الفرض الفرعى الثانى:

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المعلومات الواجب الإفصاح عنها قطاعياً والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار المتدرج والبسيط، حيث يتم تحديد أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها قطاعياً التى تؤثر فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات)، يعرض جدول رقم(5) تقديرات نماذج الانحدار المتدرج والبسيط.

ويتضح من الجدول معنوية نماذج الانحدار المقدرة من خلال اختبار F والقيمة الاحتمالية.sig هى (0.000) لجميع النماذج، وكذلك يتضح معنوية معاملات الانحدار من خلال اختبار t والقيمة الاحتمالية له.

ويتضح من الجدول أن أهم عناصر الشكل الرئيسي (قطاع العمل) بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- الإيراد من العملاء الداخليين (تحويلات من القطاعات)
- الإضافات للممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة (المصروف الرأسمالي)
- حصة صافي الربح (الخسارة) في شركات زميلة أو مشاريع مشتركة تعالج بطريقة حقوق الملكية.
- معلومات عن الأصول المخصصة للقطاع
- إجمالي المبلغ المرحل الموجود بالقطاع
- مطابقة المعلومات القطاعية مع إجمالي البيانات الموحدة
- ربح أو خسارة كل قطاع

ومعامل التحديد (0.959) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 95.9% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات).

ويتضح من الجدول أن أهم عناصر الشكل الثانوى (القطاع الجغرافى) بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- المبلغ المرحل لموجودات القطاع حسب المناطق الجغرافية.
- الإيراد من العملاء حسب مواقعهم الجغرافية.
- الإضافات إلي الممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات غير الملموسة حسب موقع الموجودات

ومعامل التحديد (0.690) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 69.0% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية بالشركات).

ويتضح من الجدول أن أهم الافصاحات الأخرى بترتيب دخولها فى النموذج التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- أساس تسعير التحويلات عن القطاعات
- أنواع المنتجات والخدمات الداخلة في كل قطاع عمل تقدم التقارير عنه
- الإيراد لأي قطاع عمل أو جغرافي يزيد إيراده الخارجي عن ١٠% من إيراد المشروع
- التغيرات في السياسات المحاسبية للقطاعات والتي لها تأثير مادي علي المعلومات الخاصة بالقطاعات

ومعامل التحديد (0.822) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 82.2% من يرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء حول مدى التنبؤ بالأزمات المالية ركات).

ويتضح من الجدول معنوية نموذج انحدار المتغير التابع على الافصاحات طلوبة حسب التشريعات المحلية، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.356) بمعنى أن تغير المستقل " درجة الاعتماد علي موردين محددين أو عملاء رئيسين محلياً وخارجياً ي حال كون ذلك يشكل 10% فأكثر من إجمالي المشتريات أو المبيعات أو الإيرادات ي القوائم " يفسر 35.6% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (متوسط الآراء ول مدى التنبؤ بالأزمات المالية للشركات).

جدول رقم(5)

تقديرات نماذج الانحدار المتدرج

	معامل التحديد R^2	F (sig.)	المتغيرات المستقلة فى النموذج	التأثيرات		
					β	t
قطاع العمل	0.959	405.091 (0.000)	x4.1.2 x4.1.7 x4.1.11 x4.1.4 x4.1.6 x4.1.12 x4.1.3	Constant	2.805	44.325
				x4.1.2	.275	17.717
				x4.1.7	.116	10.625
				x4.1.11	.079	5.397
				x4.1.4	-.074	-3.584
				x4.1.6	-.264	-5.688
				x4.1.12	.189	3.784
				x4.1.3	.058	4.974
القطاع الجغرافى	0.690	93.371 (0.000)	x4.2.2 x4.2.1 x4.2.3	Constant	2.413	23.608
				x4.2.2	.176	7.797
				x4.2.1	.163	6.890
				x4.2.3	.125	6.522
الافصاحات الاخرى	0.822	144.337 (0.000)	x4.3.2 x4.3.5 x4.3.1 x4.3.4	Constant	2.086	21.255
				x4.3.2	.176	9.151
				x4.3.5	.134	7.622
				x4.3.1	.180	7.376
				x4.3.4	.103	5.438
الافصاحات حسب التشريعات المحلية	0.356	70.839 (0.000)	x4.4	Constant	3.130	28.447
				x4.4	.207	8.417

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعى الثانى وصحة الفرض البديل:

" يوجد تـــأثير ذو دلالة إحصائية بين المعلومات الواجب الإفصاح عنها قطاعياً والتنبؤ بالأزمات المالية بالشركات"

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الثالث وصحة الفرض البديل:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبى عن المعلومات القطاعية والتنبؤ بالأزمات المالية بالشركات"

النتائج والتوصيات

أ: النتائج :

في ضوء الربط المنهجي لمشكلة البحث بنتائجه أمكن التوصل إلي ما يلي :

) نتائج الدراسات السابقة :

- لم تهتم الدراسات السابقة بإبراز تأثير الإفصاح عن المعلومات القطاعية علي نتائج المراكز المالية للشركات ، كما أن نتائج هذه الدراسات والتي اهتمت فقط بتأثير الإفصاح القطاعي علي تحسين أساليب قياس المخاطرة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية جاءت ضعيفة وربما يرجع ذلك إلي ضعف الرصيد الاستثماري والمعرفي لدى المتعاملين ولاسيما في سوق الأوراق المالية الناشئ.

- جاءت نتائج الدراسات السابقة متباينة بشأن أهمية مفردات المعلومات القطاعية التي اعتمدت علي نماذج رياضية للتنبؤ ، وتلك التي اعتمدت علي المحللين الماليين ويرجع هذا التباين إلي أن فئة المحللين غالباً ما تعتمد علي معلومات إضافية مقارنة بتلك التي تعتمد عليها النماذج مما أدى إلي تباين النتائج .

- لم تشر هذه الدراسات إلي المرحلة التي يمر بها السوق صعوداً أو هبوطاً مما يجعل تعميم نتائج هذه الدراسات وقبولها أمر غير مقبول .

- لم تجب الدراسات السابقة والإصدارات المهنية المتعلقة بالمعايير الصادرة حول الإفصاح القطاعي ، والتي استعرضها الباحث في متن البحث علي السؤال التالي : أي المعلومات القطاعية ذات تأثير جوهري علي مستخدمي المعلومات المحاسبية عموماً والتنبؤ بالأزمات المالية علي الوجه الخصوص ، وينوه الباحث أن عرض الإصدارات المهنية ساعد الباحث في تكوين وبلورة المدخل المقترح ، وأن هذه الإصدارات رغم كثرتها لم تعطي الإفصاح القطاعي الأهمية اللائقة به .

٢) نتائج الدراسة الحالية (الاطار الفلسفي) :

- لا تعتبر القوائم القطاعية بديلاً عن القوائم الإجمالية ، وإنما تعتبر مكملة لها لزيادة فعالية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ، وبالتالي فهي تعتبر تطويراً لها حيث

ركـزت معظم احتياجات المستثمرين علي إصدار تقارير قطاعية في الشركات ذات القطاعات المتنوعة ، وهذا يؤكد مدى أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية .

- اتضـح وجود قلق وخوف من جانب المعدين للإفصاح القطاعي ومصدر هذا القلق هو الخـوف علي المركز التنافسي للمنشأة وعدم وجود التزام قانوني يلزم جميع المنشآت بالإفصاح القطاعي ، كما ظهرت مشاكل عديدة لهذا النوع من الإفصاح .

- توصـل الباحث إلي مدخل مقترح للإفصاح القطاعي يتضمن مقياس الربح / الخسارة التشـغيلية ثم صافي ربح القطاع ، وكذلك إظهار بيانات أخرى هامة في تقييم لأداء القطاع وقد روعي في المدخل ما يلي :

◊ أنه قابل للتطبيق العملي .

◊ ألا يترتب عليه أعباء إضافية .

◊ أن يقدم بيانات مفيدة تراعي مصالح المعدين والمستخدمين .

◊ أن يتوافـر فيه خصائص جودة المعلومات من سهولة الفهم ، الملائمة ، مراعاة ظروف الوحدة الاقتصادية .

(٣) نتائج الدراسة الاختبارية .

أسفرت نتائج الدراسة الاختبارية عن :

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول أهمية الإفصاح القطاعي مما يثبت عدم صحة الفرض الأول .

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول تأثير مشكلات الإفصاح القطاعي علـي جـودة المحتوى الإعلامي للتقارير السنوية مما يثبت عدم صحة الفرض الثاني .

- توجد علاقة بين ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح القطاعي والتنبؤ بالأزمات مما يثبت عدم صحة الفرض الثالث .

ثانياً : التوصيات :

اعتماداً علي ما تم التوصل إليه من نتائج ، توصي الدراسة بما يلي :

١- إيلاء المزيد من الاهتمام لمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (١٤) والمعيار المصري رقم (٣٣) الصادر ضمن معايير المحاسبة المصرية والمرتبطين بالإفصاح القطاعي .

٢- إلزام المنشآت ذات القطاعات المتنوعة في العائد والمخاطرة ومعدلات النمو والمقيدة أسهمها في بورصة الأوراق المالية ، بضرورة الإفصاح عن المعلومات القطاعية ضمن القوائم المالية المنشورة وفقاً للمدخل المقترح من الباحث وبحيث يكون ذلك في ضوء معايير المحاسبة المصرية وقواعد القيد في البورصة .

٣- ضرورة عقد دورات تدريبية لمعدي التقارير المالية علي مستوى كل وحدة اقتصادية بحيث يكون هدف هذه الدورات إلمام المعدين بمتطلبات الإفصاح القطاعي ، وكذلك عقد دورات تدريبية للمسئولين بالهيئة العامة لسوق المال وبورصة الأوراق المالية يكون هدفها التعريف بمتطلبات الإفصاح القطاعي وأهميته وهذا يدعم الدور الإشرافي والرقابي للهيئة .

٤- علي الباحثين في مجالي المحاسبة المالية والإدارية إعطاء الأهمية اللازمة لتكامل معلومات هذين النظامين الفرعيين بما يحقق جودة الإفصاح القطاعي وزيادة فاعليته في التنبؤ بالأزمات المالية .

٥- ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات للتعرف علي مدى وفاء المعلومات القطاعية المنشورة بالاحتياجات المختلفة للمستخدمين وبصفة خاصة المساهمين والمحللين الماليين وسماسرة الأوراق المالية ، حتى يمكن إجراء التغذية العكسية للمدخل المقترح .

٦- توسيع الرقعة الافصاحية من خلال إنشاء إدارة للإفصاح تتبع الهيئة العامة لسوق المال ، يكون مهمتها إمداد المستثمرين بكافة المعلومات الداخلية التي يحتاجونها مع منع التلاعب في المعلومات والاتجار بها لتحقيق مكاسب خاصة .

٧- إضـــافة وظـــيفة محاسبية جديدة ، تتمثل في التقرير عن التنبؤات بالأزمات ال
للشركات وإجراءات علاجها .

٨- الحاجـــة إلي طرح معيار محاسبي وأخر مراجعي – محلي أو دولي – يتناول
المحاسبة في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات ، الأمر الذي يساهم في تطوير
المحاسبي ، وفي علاج المشكلات المالية في الواقع العملي .

٩- يوصي الباحث بإجراء الدراسات المستقبلية التالية :

أ- أثر تكامل نظامي المحاسبة المالية والإدارية علي جودة الإفصاح القطاعي
المؤسسات المالية .

ب- قـــياس مـــوازنة الـــتكلفة والعائـــد للإفـــصاح القطاعي علي قرارات
المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصري .

ج- الأبعـــاد المـــتعددة لـــدور مـــراقب الحسابات في مراجعة المعلومات القط
للشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

(١) الكتب :

- د. طارق عبد العال حماد ، "*موسوعة معايير المحاسبة* ، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية" ، الجزء الأول – عرض القوائم المالية ، بدون ناشر ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٣١٢- ٣٦٩ .

- د. فردريك تشوي ، كارول آن فروست ، جاري مسك ، *"المحاسبة الدولية"* ، تعريب د. محمد عصام الدين زايد ، دار المريخ ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٠ .

- د. منير هندي ، *"الإدارة المالية – مدخل تحليل معاصر"* ، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، ٢٠٠٣ ، الطبعة الخامسة ، ص ص ١١٧-١٥١ .

(٢) الدوريات :

- د. أحمد العمري ، د. ميشيل سويدان ، أ. سوزان رسمي ، "الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية : دراسة ميدانية" ، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، مجلد ٤٤ ، العدد الثاني ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٤١- ٧٩ .

- د. أحمد لطفي غريب ، "مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات – دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية" ، *مجلة البحوث التجارية* ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، ٢٠٠١ ، ص ص ٧١-٨٤ .

- د. أسامة الصادق ، "قياس أثر الإفصاح عن معلومات الأداء التشغيلي علي قرارات خبراء الاستثمار في سوق الأوراق المالية" ، *مجلة الدراسات المالية والتجارية* ، كلية التجارة – جامعة بني سويف ، العدد الثالث ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٠٧- ١٦٧ .

- د. السيد أحمد السقا ، "التقارير المحاسبية القطاعية ، قضية القابلية للمراجعة ، دراسة تحليلية وانتقاديه للتوجيه رقم (١٤) لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB" ، *مجلة التجارة والتمويل* ، جامعة طنطا ، الملحق الأول ، العدد الثاني ، السنة ١٣ ، ١٩٩٣ ، ص ١٨ .

- د. جاسم المضف ، "الإفصاح عن المعلومات القطاعية في القوائم المالية المنشورة ، دراسات انتقاديه للفقه المحاسبي المعاصر والمعايير المهنية المطبقة" ، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية* ، كلية التجارة – جامعة حلوان ، السنة ٣ ، العدد الثالث ، ١٩٨٩ ، ص ٣٤٩ .

- د. عاطف العوام ، "التقارير المالية القطاعية كأداة لقياس المخاطرة والتنبؤ بالعوائد" ، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، ١٩٩٧ ، ص ص ٤٠١- ٤٤١ .

- د. علي عبد العليم ، "التقارير الجزئية كأداة لتحقيق الإفصاح المحاسبي في وحدات قطاع الأعمال العام الصناعي في ج.م.ع – دراسة ميدانية" ، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة* ، كلية التجارة جامعة أسيوط ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ١٩٩١ ، ص ٤٦ .

- د. محمد قاسم شلتوت ، "إعداد التقارير المالية لقطاعات المنشأة" ، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية* ، جامعة حلوان ، العدد الثالث ، ١٩٨٩ ، ص ٢٩١ .

- د. محمد نجيب زكي ، "دلالة القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح السنوية للمنشأة" ، *مجلة التكاليف* الجمعية العربية للتكاليف ، العدد الثاني ، ١٩٩٣ ، ص ص ٧١-٩٥ .

- د. هشام حسبو ، "إستخدام المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالأزمات المالية : نموذج مقترح لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت ، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية* ، العدد (٥٢) ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣٤٦ – ٣٦٧ .

- د. هشام عبد الحي السيد ، "دراسة اختباريه لمتطلبات الإفصاح القطاعي حسب النشاط لخدمة المستثمرين في سوق رأس المال المصري" ، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ١٩٩٩ ، ص ٥٦ .

(٣) أخرى :

- مركز معلومات قطاع الأعمال – وزارة الاستثمار – القاهرة – ٢٠٠٥ .

- د. وائل الراشد ، "نموذج محاسبي كمي للتنبؤ بالأزمات المالية : دراسة تطبيقية علي سوق الكويت للأوراق المالية في دولة الكويت" ، *الندوة الحادية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية* ، جامعة الملك سعود (٥-٦ ديسمبر ٢٠٠٦ النسخة الالكترونية) ، ص ١-٢٩

- وزارة الاستثمار ، معايير المحاسبة المصرية ، النسخة الالكترونية ، المعيار رقم (٣٣) ٢٠٠٦ ، ص ص ١-٦٤٠ .

- د. وليد محمد عبد الله الشيباني ، "دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية" ، *الندوة الحادية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية* ، جامعة الملك سعود ، (٥-٦ ديسمبر ٢٠٠٦ – النسخة الإلكترونية) ، ص ص ١-٣٠ .

- د. يحيى الجبري ، "العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية" ، *الندوة الحادية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية* ، جامعة الملك سعود ، (٥-٦ ديسمبر ٢٠٠٦ – النسخة الالكترونية) ، ص ص ١-٣٢ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

(1) Periodicals :

- Berger, P. G., and R. N. Hann., 2003a, "The impact of SFAS No.131 on information and monitoring" , *Journal of accounting research*, Vol.41, No.2 : 162-223 .
- Berger, P., Hann, R. , 2007, "Segment profitability and the proprietary and agency costs of disclosure", *The Accounting Review* 82: 869-906.
- Birt, J., C. Bilson , T. Smith and R. Whaley , 2006, Ownership, Competition and Financial Disclosure, *Australian Journal of Management* , Vol.31, No.2: 235-263.
- Botosan, C., Stanford, M., 2005, "Managers Motives to withhold segment disclosures and the effect of SFAS No.131 on analysts information environment" , *The Accounting review* 80: 751-771.
- Chen, P., and G. Zhang, 2003, "Heterogeneous investment opportunities in multiple segment firms and the incremental value relevance of segment accounting data", *The Accounting review* 78 : 397-428.
- Dye, R., 1985, Disclosure of nonproprietary information, *Journal of Accounting Research* 23: 123-145 .
- Dye, R., 2001, "An evaluation of essays on disclosure and the disclosure literature in accounting" , *Journal of Accounting and Economics* 32: 181-235 .
- Damodaran, A., 2000, "The Promise of real options" , *Journal of Applied Corporate Finance* 13 : 29-43 .
- Evans, J. H., Sridhar, S., 2002, "Disclosure – disciplining mechanisms : capital markets, product markets , and shareholder litigation", *The Accounting Review* 77: 595-626.
- Gilson, S., P. Healy, C. Noe, and K. Palepu., 2001, "Analyst specialization and conglomerate stock breakups", *Journal of Accounting research* 39 : 565-582.
- Gigler, F., 1999, "Self enforcing voluntary disclosures", *Journal of Accounting Research* 32: 224-240 .
- Greenberg, H., 2006, "Marketwatch weekend investor : Apple financial statements leave much clarity to be desired" , *Wall street journal*, June 24, B4 .

Ginoglou, D. Agorastos, 2008, "Predicting Corporate Failure of Problemmatic Firms in Greece With LPM Logit Probit and Discriminat Analysis Models", *Journal of Financial Management and Analysis*, 15(1) : 1-15 .

Gu, Z., 2007, "Predicting Potential Failure, Taking Corrective Action are Keys to Success". *Nations Restaurant News*, 33 (25) : 31-32 .

Hamilton, R., Howcroft, 2008, "The Survival Potential of Companies Placed into Administrative Receivership". *Managerial Finance* 28(6) : 5-19 .

Hayes, R., Lundholm, R., 1996, "Segment reporting to the capital market in the presence of a competitor", *Journal of Accounting Research* 34: 261-279.

Harris, M. S., 1998, "The Association between Competition and Managers Business Segment Reporting Decisions", *Journal of Accounting research*, Vol.36, No.1, pp.111-128.

Herrmann, D. and Thomas, W. B. , 2000, "An Analysis of Segment Disclosure under SFAS No.131 and SFAS No.14", *Accounting Horizons*, Vol.14, issue 3: 287-290.

Hossain, M. and B. Marks, 2005, "The Value relevance of Voluntarily Disclosed Quarterly Foreign Sale data of U.S. Multinational Corporations", *Journal of International Accounting Research*, Vol.4, No.2: 75-89.

Krishnaswami. S., and V. Subramaniam., 1999, "Information asymmetry, Valuation, and the corporate spin- off decision", *Journal of Financial Economics* 53 : 73-112.

Koh, H. C. 2007, "Model Predictions and Auditor Assessments of Going Concern Status". *Accounting and Business Research*, 21(2) : 331-338 .

Landsman, W. R., and J. Magliolo., 1988, "Cross – sectional capital market research and model specification", *The Accounting review* 63: 586-604 .

Leuz, C. ,1999, "Voluntary Disclosure of Cash Flow Statements and Segment Data in Germany", Working Paper Series : *Accounting and Finance*, No.21: 1-46 .

Lobo, G., kwon, S. and Ndubizu, G., 1998, "The Impact of SFAS No.14 Segment Information on Price Variability and Earnings Forecast Accuracy", *Journal of business Finance & Accounting* , Sep./Oct., No.25(7) & (8): 969-985.

Mensah, Y., 2006, "An Examination of the Stationary of Multivariate Bankruptcy Prediction Models : A Methodological Study", *Journal of Accounting Research*, 22 (1) : 380-395 .

Nam, J. H. and Jinn, T. 2008, "Bankruptcy Prediction : Evidence from Korean Listed Companies During IMF Crisis", *Journal of International Management and Accounting* , 11(3) : 178-197.

- Nichols, N. B., Street, D. L and Gray, S. J, 2000, "Geographic Segmen Disclosures in the United States : Reporting Practices Enter A New Era", *Journa of International Accounting Auditing & Taxation*, Vol.9, Issue 1: 59-90 .

- Schipper, K., and A. Smith., 1983, "Effects of reconstructing on shareholder wealt : The case of voluntary spin – offs", *Journal of Financial Economics* 12 : 153-186

- Sharma, D., and Stevenson, P. A., 2006, "The Impact of Impeding Corporate Failure on the Incidence and Magnitude of Discretionary Accounting Policy Changes", *The British Accounting Review*, 29(2) : 129-153.

- Street, D. L., N. B. Nichols, and S. J., Gray., 2000, "Segment disclosures under SFAS No.131 : has business segment reporting improves ?" *Accounting Horizons* 14 (Sep.) : 259-285.

- Verrecchia, R. 2001. "Essays on disclosure". *Journal of Accounting and Economics* 32: 97-180 .

- Villalonga, B., 2004, "Diversification discount or premium? New evidence from the business information tracking series", *The Journal of Finance* 59: 479-506.

- Zavgren, C., 2008, "Assessing the Vulnerability to Failure of American Industrial Firms : A Logistic Analysis", *Journal of Business Finance and Accounting* , 12(2) : 19-45 .

- Zhang, G., 2000, Accounting information. "Capital investment decision, and equity valuation : Theory and empirical implications" , *Journal of accounting research* 38: 271-295 .

(2) Extra :

- American Institute of certified public Accountants (AICPA), 1994, Improving Business Reporting – A customer Focus : A Comprehensive Report of the Special Committee on Financial reporting , New York, NY : AICPA .

- Hemmer, T., Labro, E., 2008, "On the optimal relation between the properties of managerial and financial reporting systems, *Working paper*, University of Houston.

- Hope, O., T., and F. Vassar., 2007, The effects of SFAS 131 geographic segment disclosures on the valuation of foreign earnings, *Working Paper*, University of Toronto, Singapore Management University , University of Oklahoma, and London Business School .

- Financial Accounting Standards Board (FASB) , 1976, Financial Reporting for Segments of Business Enterprise, *Statement of Financial Accounting Standards* No. 14, Stamford, CT : FASB .

- International Accounting Standards Committee (IASC)., 1997, *International Accounting Standards* IAS 14 (revised) Segment Reporting , London, UK : IASC.

Lewin, L. and Matzain, M., 2001, "Segmental Reporting : An Insight into Malaysia's Companies", *Retrieved from the following site*, http:// Papers.ssrn.com/so13/results,cfm .

Nanda, V., and M. Narayanan, 1997, "Disentangling value : Misvaluation and the scope of the firm", *Working paper*, University of Michigan Business School.

Prencipe A., 2002, Proprietary Costs and Voluntary Segment Disclosure : Evidence from Italian Listed Companies, *Retrieved from the following* site http://papers.ssrn.com/so13/results.cfm.

Securities and Exchange Commission (SEC)., 2000., Selective disclosure and insider trading , Securities and Act Release No. 7881, Exchange Act release No.43154, Investment Company Act Release No.24599, August, Washington, D. C. : Government Printing Office .